

## الحاكمية المؤسسية والاقتصادية في الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان

د. شادي ارشيد الصرابية

د . نضال علي محمود عباس

قسم العلوم المالية والمصرفية  
كلية عمان الجامعية للعلوم المالية  
والإدارية جامعة البلقاء التطبيقية  
عمان-الأردن  
[SHADISARIYEH@YAHOO.COM](mailto:SHADISARIYEH@YAHOO.COM)

قسم الاقتصاد/كلية الاقتصاد والعلوم  
الإدارية جامعة الزرقاء - الأردن

[nid\\_abb@yahoo.com](mailto:nid_abb@yahoo.com)

### الملخص

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على جوانب وأبعاد الـحاكمية المؤسسية ومبادئها في الشركات الخدمية في الأردن وقياس أثر حوكمة الشركات على اقتصاد تلك الشركات خلال استبيان على عينة من المديرين ومديري التدقيق في خدمة الشركات وأظهرت الدراسة أن هناك تأثيراً واضحاً للحوكمة على الاقتصاد ، وأوصت الدراسة أيضاً على ضرورة العمل لبذل المزيد من الجهد ومتابعة آخر التطورات فيما يتعلق بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركات من أجل تنمية الاهتمام بدور الاستثمار لتحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات في هذا المجال

**كلمات مفتاحية :** حوكمة الشركات ، الاقتصاد ، شركات خدمية



## **Abstract**

This study sought to identify the intellectual aspects and dimensions of organizational governance and institutional principles in the service companies of Jordan and measure the impact of corporate governance on the economic in the service companies of Jordan through a questionnaire on a sample of managers the directors of the audit in corporate service and the study showed that there is a clear impact of the governance of the economic. the study also recommended the need to work to make more efforts and follow-up of the latest developments regarding the application of the rules of corporate governance in the companies in order to develop awareness and the role of investment to update the legal and regulatory frameworks that provide the necessary protection for investors, which leads to the development of investment and maximize the role of the companies in this field

**Keywords:** organizational governance, Economic, service companies



## المقدمة

يعد موضوع حوكمة الشركات من المواضيع التي تهم كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وتهتم به العديد من الدوائر الاقتصادية والمالية والقانونية في جميع أنحاء العالم. فمع شيوخ ظاهرة العولمة وانهيار الحاجز التجارية والعوائق الخاصة بانتقال رؤوس الأموال بين الدول، تزايدت أهمية هذا المفهوم في البلدان العربية مع تزايد الممارسات في البورصات المالية للدول العربية، وظهور العديد منها بصورة جيدة على الساحة العالمية، وتزايد أعداد الشركات العربية التي يتم تداول أسهمها في البورصات العربية العالمية، لذا وجب الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في الدول العربية كي تضمن الحفاظ على السمعة المالية والمحاسبية، والكفاءة الاقتصادية لشركاتها وهو ما يؤثر في نهاية الأمر على اقتصادياتها (السعدني، 2007).

ونظراً للدور الكبير الذي تلعبه الحاكمية المؤسسية في استقرار الأسواق المالية، وزيادة تنافسية الشركات المساهمة العامة من خلال تعزيز الشفافية وتعزيز الأداء المالي للشركات وتحقيق توازن المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين والعاملين والدائنرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، مما يعني تخفيض تكلفة رأس المال وإمكانية الحصول على مصادر أقل تكلفة لتمويل المشاريع المستقبلية للشركة (أبو موسى، 2008). ومن هنا تأتي الحاجة إلى تعظيم دور الحاكمية المؤسسية ومبادئها في دعم الاقتصاد .



## مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعزو كثيرون من الباحثين أسباب فشل العديد من المشاريع التجارية أو الخدمية أو الصناعية إلى تواضع الثقافة الخاصة في تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية فيها، ويستتدرون بذلك على النتائج التي كشفت عنها التحقيقات التي أجريت حول أسباب انهيار بعض الشركات الكبيرة في دول شرق آسيا أولًا ثم في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا فيما بعد. وعلى الرغم من ضعف نظام الحاكمة المؤسسية المطبق في الشركات يكاد يكون ظاهرة عالمية تعم الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، إلا أن المشكلة التي تعاني منها الدول النامية في هذا المجال تعد أكثر خطورة نظرًا لآثارها الاقتصادية والاجتماعية الجسيمة التي تتحقق بصفار المساهمين والوفيات الأخرى من أصحاب المصالح. وفي ضوء ذلك، سيتم صياغة مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات وهي :

ا- ما درجة تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية في الشركات الخدمية المدرجة

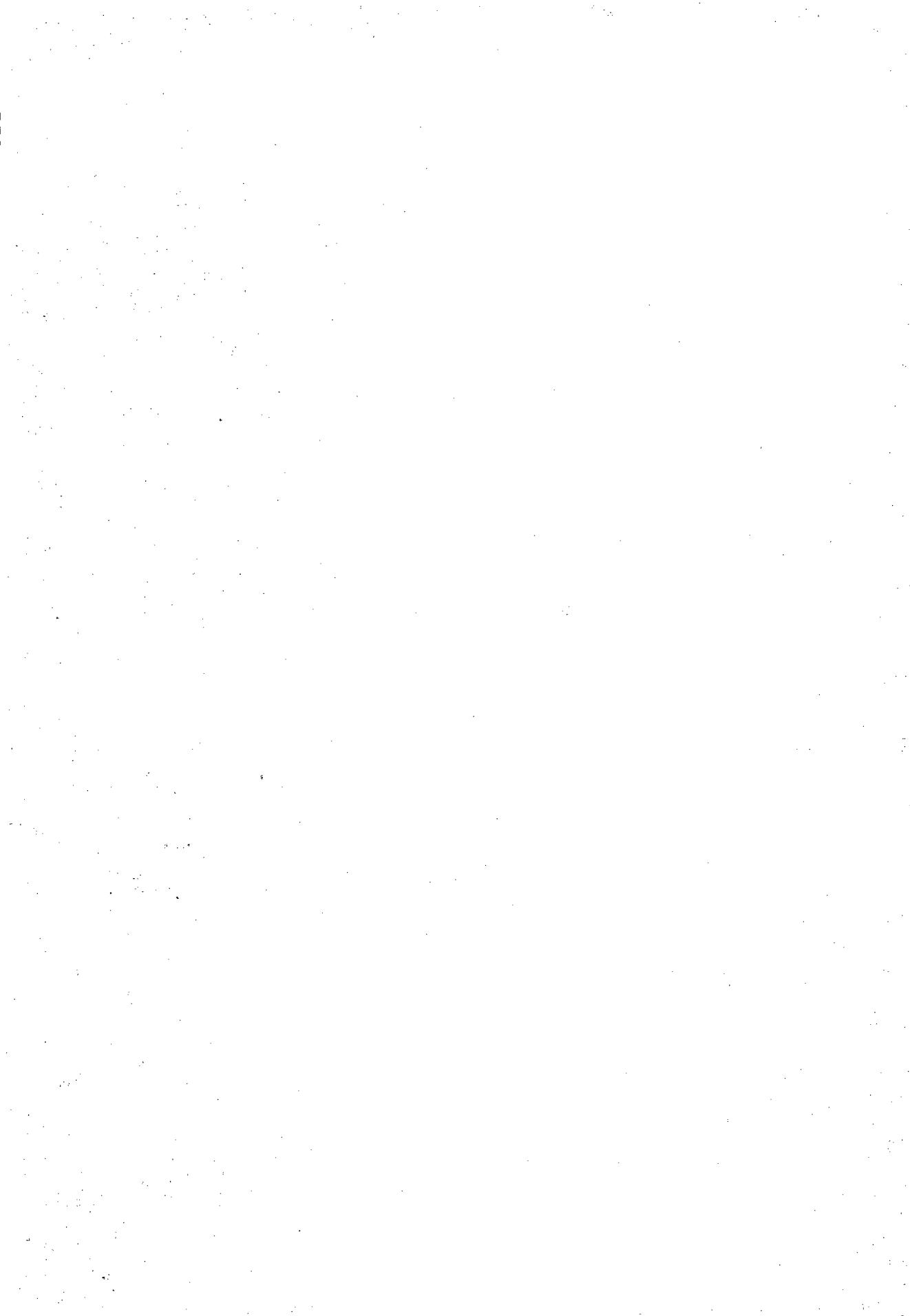
في بورصة عمان؟

ب- ما أثر تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية على الاقتصاد في الشركات

الخدمية المدرجة في بورصة عمان

### 3-1 أهمية الدراسة

تبعد أهمية هذه الدراسة وبشكل أساسي من خلال الدور الذي تلعبه الحاكمة المؤسسية ومبادئها في الاقتصاد الأردني إذ أن مبادئ الحاكمة المؤسسية تعد من أهم الركائز الأساسية في تعزيز مكانة الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، حيث تعد الشركات الخدمية من أهم القطاعات في عملية استقطاب رؤوس الأموال، والتي ينبغي تعزيز مكانتها بين باقي القطاعات في السوق الأردني وذلك من خلال إثبات مصداقيتها وشفافيتها بهدف زيادة اطمئنان المساهمين لها وبباقي الجهات المعنية أيضًا.



## أهداف الدراسة

ستسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق عدد من الأهداف، نذكر منها ما يأتي:

أ- التعرف على الجوانب الفكرية والأبعاد التنظيمية للحاكمية المؤسسية ومبادئها.

ب- قياس أثر الحاكمية المؤسسية ومبادئها على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية

## فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم صياغة فرضية أساسية واحدة مع ست فرضيات فرعية في صورتها العدمية ( $H_0$ )، وعلى النحو الآتي:

### الفرضية الرئيسية:

$H_{01}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ، لمبادئ الحاكمية المؤسسية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ).

### وينتشر عنها عدد من الفرضيات الفرعية الآتية:

$H_{01-1}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى الدلالة المعنوية ( $A \leq 0.05$ ).

$H_{01-2}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى الدلالة المعنوية ( $A \leq 0.05$ ).

$H_{01-3}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى الدلالة المعنوية ( $A \leq 0.05$ ).



**H<sub>0</sub>1-4**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ).

**H<sub>0</sub>1- 5**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى الدلالة المعنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ).

**H<sub>0</sub>1-6**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى الدلالة المعنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ).

### الدراسات السابقة

١- دراسة حسين، ومحمد (2012)، بعنوان "أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف إلى أثر حوكمة الشركات على الإفصاح، والشفافية، وجودة القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، وعرض العلاقة التكاملية ما بينهم. حيث قامت بدراسة الشركات المساهمة العامة الجزائرية، واستخدمت الأسلوب المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وانتهت الدراسة بالنتيجة النهائية لتلك الآليات المحاسبية التي تكمن في إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، لذا فمن الأهمية أن تعد تلك المعلومات بمستوى شامل من الجودة بما يمكن من الاعتماد عليها، وبما يعكس نقاء ذوي المصالح بالمنشأة وإدارتها، ويزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية، وأوصت الدراسة بمحاولة إلزام الشركات الجزائرية الالتزام بقواعد حوكمة الشركات، خاصة شركات المساهمة، والشركات المدرجة في البورصة.



وأوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المساهمة العامة الجزائرية بالالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

**2- دراسة بو سالم، (2012) ، بعنوان: دور الحوكمة المحاسبية في رفع الأداء المالي، دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات في الجزائر.**

هدفت هذه الدراسة إلى وصف دور الحوكمة المحاسبية في تعزيز الأداء المالي من خلال إجراء الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية، واستخدمت الدراسة أسلوب الانحدار الخطى المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، بين الحوكمة المحاسبية للشركات قيد الدراسة، ومستوى العائد على الموجودات المحقق. وكذلك وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، بين الحوكمة المحاسبية للشركات ومستوى العائد على حق الملكية المحقق، ووجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، بين الحوكمة المحاسبية للشركات ومستوى نمو المبيعات المحقق.

وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة إلزام شركات المساهمة الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.

**3- دراسة العبدلي (2012) بعنوان "تأثير تطبيق الحوكمة المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي".**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق دعائم الحوكمة المؤسسية في جودة عملية التدقيق الداخلي، في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، أما أفراد عينة الدراسة ف تكون من ( 114 ) مستجيباً من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة، ومديري التدقيق الداخلي، العاملين في أقسام المحاسبة، والتدقيق الداخلي في هذه الشركات، وقد استخدم الباحث المنهج



الوصفي التحليل لغرض قياس عينة الدراسة عن طريق استخدام الاستبانة وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير لتطبيق (دعائم الحاكمة المؤسسية) الإفصاح

والشفافية، والمساءلة والعدالة والاستقلالية، والقوانين والأنظمة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وفي ضوء النتائج توصلت الدراسة إلى ضرورة التأكيد على أهمية الالتزام بالإفصاح والشفافية، وذلك لتأثيره الواضح في جودة التدقيق الداخلي، ومراعاة مدى التقييد، والالتزام بتنفيذ المهام التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل الموظفين بالشركة، إضافة إلى إبداء استقلال المدقق الداخلي الأهمية التي يستحقها، وأهمية التقييد والالتزام بالقوانين، والأنظمة، والتشريعات القانونية النافذة التي توضح حقوق المساهمين وواجباتهم كونها تؤثر على جودة التدقيق الداخلي.

#### ٤- دراسة الشيخ (2012) بعنوان " دور حوكمة الشركات في

#### تحقيق جودة المعلومات

##### المحاسبية وإنعكاسها على سعر السهم : دراسة تطبيقية".

هدفت الدراسة التعرف إلى القواعد، والمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات، والتي تؤثر على سعر السهم، وعلى إيجابيات حوكمة الشركات ومزاياها، وكيفية الاستفادة من تحسين جودة المعلومات المحاسبية بما يؤثر على سعر السهم، وعلى انعكاسات جودة المعلومات المحققة في ظل تطبيق حوكمة الشركات على سعر السهم لزيادة ثقة المستثمرين الحاليين، والمرتقبين في هذه المعلومات، ودراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على العوامل المؤثرة على سعر السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لغرض قياس عينة الدراسة عن طريق استخدام الاستبانة. وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج، تتلخص في: حرص الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين على تطبيق حوكمة الشركات بغرض تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي كان لها تأثير إيجابي على سعر السهم، وجود أساس لقواعد الحوكمة مطبق لدى الشركات المسجلة في بورصة فلسطين لكن ما زال بحاجة إلى المزيد من التطوير لتعزيز



متطلبات الحكومة، وما قد يطرأ عليها من مستجدات تتعلق بقواعد الحكومة، وغرس مفاهيم بشكل أعمق، كما أن تطبق الحكومة في الشركات المدرجة في بورصة

فلسطين يزيد من فعالية بعض العوامل المؤثرة على سعر السهم بالإيجاب، فتطبيق الحكومة يبني الأرباح المحققة للشركة، وبالتالي يدعم الموقف المالي للشركة مما يعطي توقعات أي إجابة للمستثمرين والمحللين حول مستقبل الشركة. وكان من أهم توصيات الدراسة بذل المزيد من الجهد، والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحكومة في الشركات بهدف تنمية الوعي، والدور الاستثماري في المجتمع، والمحافظة على مستوى كافٍ، وعادل من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

## ٥- دراسة آل غزوی (2011) بعنوان : حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية .

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية، وهل هناك علاقة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية، وهل هناك علاقة بين حجم الشركة، ومستوى الإفصاح المحاسبي. وقادت الدراسة على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية المسجلة في البورصة، واستخدم الباحث الأسلوب إحصائي الوصفي، والانحدار المتعدد باستخدام برنامج spss لاختبار فرضيات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بزيادة مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية من قبل الشركات المساهمة، وزيادة اهتمام الشركات المساهمة بالمسؤولية الاجتماعية، وحماية البيئة، وتعزيز الفهم بدور لجنة المراجعة، وأهميتها في الشركات المساهمة، وكذلك يجب على الهيئات المنظمة للشركات المساهمة زيادة الدور الرقابي على الشركات من خلال إلزام الشركات بتطبيق لائحة حوكمة الشركات، وإيجاد آلية واضحة، ومحددة للإشراف على تنفيذ



ضوابط حوكمة الشركات، كما أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات، ووضع مقياس شامل لقياس أدائها.

٦- دراسة المليجي، (2009) بعنوان: إطار مقترن لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وأثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر.

هدفت الدراسة إلى الوصول لإطار مقترن لمحددات صنع قرار بناء على المعايير المحاسبية المصاحبة لعملية تنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع، وأثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي، وعلى المسؤولين عن تنظيم السياسة المحاسبية، وأعضاء هيئة التدريس في مصر، وعلى عينة من (٥٠) شخصاً من مجتمع البحث، (٢٠) من المسؤولين عن تنظيم السياسة المحاسبية في مصر، و (٣٠) من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبية، والمراجعة بالجامعات المصرية، واعتمد الباحث على المنهجين الاستباطي والاستقرائي، حيث قام باستخدام المنهج الاستباطي في إعداد الإطار النظري للدراسة، وصياغة مشكلة الدراسة وفرضتها، وتم ذلك من خلال مراجعة المراجع، والدوريات العلمية المتخصصة في مجال المحاسبة المالية والإدارة المالية والتمويل. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: إن محددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحبة لتنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع تؤثر على عناصر قرار بناء المعايير المحاسبية، ونماذج الإفصاح المحاسبي المطبقة في مصر، وأسفرت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات ذات الاهتمام بتتنظيم السياسة المحاسبية في مصر نحو عناصر محددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحبة لتنظيم السياسة المحاسبية، ونماذج الإفصاح المحاسبي المطبق. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بأثر المحددات الاقتصادية عن اتخاذ قرار بناء المعايير المحاسبية.



## ٧- دراسة (الشريف، وأبو عجيلة، ٢٠٠٨) بعنوان "العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية"

هدفت الدراسة بإطارها النظري إلى التعريف بمفهوم جودة الأرباح، وبيان أهميتها، وعلاقتها بإدارة الأرباح، واستعراض مقاييس جودة الأرباح المبينة في عدة دراسات سابقة، كذلك تطرق الدراسة إلى بيان مفهوم الحاكمية المؤسسية وأهميتها وعلاقتها بجودة الأرباح. واقتصرت عناصر الحاكمية في هذه الدراسة على عنصر مجلس الإدارة من جوانب ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وحجم مجلس الإدارة واستقلاليته، وكذلك عنصر لجنة التدقيق من جوانب استقلالية لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق ، ونشاط لجنة التدقيق، وتمثل هذه الجوانب المتغيرات المستقلة وجودة الأرباح المتغير التابع، شملت عينة الدراسة الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، التي تحقق شروط الانتماء إلى العينة. وتم الاعتماد في جمع البيانات على المراجع، والدوريات المتخصصة، والتقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة، والنشرات الإحصائية الصادرة من بورصة عمان للأوراق المالية. وأظهرت الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح، ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح، أما بقية الخصائص التي اشتملت عليها جوانب الحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة التقارير المالية، وتوصي الدراسة الجهات ذات العلاقة بالعمل على إيجاد آليات لضمان استقلالية مجالس إدارة الشركات، والعمل على تعزيز استقلالية لجان التدقيق وتفعيل هذه اللجان بداخلها، وذلك من خلال زيادة الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتمتعون بالخبرة المالية.



## ٨- دراسة مطر، ونور، (٢٠٠٧)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية .

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، ومحاولة وضع إطار عام مقترن لنظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

تم ا لاعتماد في جمع بيانات هذه الدراسة على الاستبانة إضافة إلى المقابلة الشخصية لبعض المسؤولين في البنوك، و الشركات الصناعية في بورصة عمان، التي مثلت عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى التزام الشركات المساهمة العاملة في القطاعين المصرفي والصناعي، يتراوح بين قوي و ضعيف مع أفضلية القطاع المصرفي، ويعزو الباحثان سبب ذلك إلى الدور الرقابي الذي يلعبه البنك المركزي في التحقق من توفر شروط الحاكمية المؤسسية في تلك المصادر، وكذلك حرص المصادر على الالتزام بمقررات منظمة بازل. كما توصلت الدراسة كذلك إلى أن الضعف في تطبيق نظام الحاكمية المؤسسية يعود لشيوع ظاهرة تسريب المعلومات، ونشر الإشاعات، التي تمارسها الإدارة التنفيذية في بعض الشركات، مما ترك آثاراً سلبية على مناخ الاستثمار في السوق المالي. وأوصى الباحثان الجهات ذات العلاقة في القطاعين المصرفي والصناعي بالاهتمام بتطبيق نظام الحاكمية المؤسسية، وتفعيل دور لجان التدقيق، وإعطائهما مزيداً من الصلاحيات، وحث كل من مجلس إدارة، والإدارات التنفيذية، ومدققي الحسابات، على الالتزام بقواعد السلوك المهني وذلك بالحد من الممارسات غير المهنية ولاسيما فيما يتعلق بظاهرة تسريب المعلومات الخاصة، ونشر الإشاعات التي تتعارض مع مبدأ الإفصاح.



## ٢-٥-٢ الدراسات الأجنبية

١- دراسة (Alam, and Sahal, 2013) بعنوان

### Corporate Governance and its Impact on Firm Risk

هدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين حوكمة الشركات وأثرها على مخاطر الشركة. وحددت هذه الدراسة وجود علاقة بين متغيرات حوكمة الشركات، ومخاطر الشركة لعينة الدراسة المكونة من ١٠٦ شركة باكستانية على مدى فترة زمنية مكونة من ست سنوات (٢٠٠٥-٢٠١٠). وتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وجود تأثير سلبي على مخاطر الشركة، بينما هيكل الملكية، ورئيس مجلس الإدارة ازدواجية يفترض علاقة إيجابية مع المخاطر. وهذا يوفر اتجاه للشركات تقديم المزيد من السيطرة غير العائلية لمجلس الإدارة، وعدم السماح للبنوك التي لديها حصة أغلبية في مخزونها. وأوصت الدراسة: ينبغي أن يكون لدى الإدارة ملكية معقولة في أسهم الشركة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرار في مصلحة الشركة، وزيادة قيمة أسهمها.

٢- دراسة (Venkatraman and Selvam, 2013) بعنوان:

### Impact of Corporate Governance Mechanism and Firm Performance with Special Reference to BSE Listed Companies in India.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف آلية حوكمة الشركات التي تؤثر على أداء الشركة، وتم تحليل ورقة استقلال المجلس، والأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة بومباي (BSE 100) خلال فترة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن آلية حوكمة الشركات التي أدرجت ملكية المروجين. وأوصت الدراسة بإجراء الدراسة نفسها في أوقات مختلفة، وأوصت أيضاً باختيار الدراسة نفسها على عينات مختلفة.



٣- دراسة (Theodore and Michael, 2011)، بعنوان:  
**The Corporate Governance Model of the Shipping Firms: Financial Performance Implications.**

هدفت هذه الدراسة إلى وصف نموذج حوكمة الشركات المطبق على شركات الشحن اليونانية، التي تجري التعديل للتكييف جراء تحولها من شركات خاصة، أو عائلية إلى هيئات مدرجة، وممتدة المساهمين، والمتطلبات الصرامة المتعلقة بالأسهم وتحديداً التي تتعلق على وجه التحديد بحوكمة الشركات، ولقد تعهدت هذه الدراسة بإجراء تحقيق لتحديث وتقييمه أثر حوكمة الشركات ومبادئها على الأداء المالي لشركات شحن، وهي على الترتيب: وجود المسؤولين التنفيذيين المتعلقة بالأسرة المؤسسة، تركيز ملكية (الأسهم المملوكة) من قبل أعضاء مجلس الإدارة، ومشاركة أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية بعناية من شركات الشحن اليونانية المدرجة في أسواق الأسهم الأمريكية كدراسة حالة. وتوصلت نتائج التحليل إلى أن شركات الشحن الخاصة تقوم بتطبيق نموذج حوكمة الشركات، ولديها اختلافات خصوصية من نهج الإدارة التقليدية مقارنة مع شركات الشحن اليونانية والاسكندنافية، وتشير إلى بعض الفروق في استجابة الأداء المالي لممارسات حوكمة الشركات المشتركة. وأهم ما أوصت به الدراسة إلزام هذه الشركات بتطبيق مبدأ الحاكمية المؤسسية.

٤- دراسة (Boyacioglu and Akdogan, 2010) بعنوان:  
**Corporate Governance in Financial Institutions: An Application on the Istanbul Stock Exchange.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر حوكمة الشركات في المؤسسات المالية التركية، حيث أن حوكمة الشركات تشكل نظاماً يتم فيه تحديد أهداف الشركة، وتشير إلى السبل الكفيلة في تحقيق هذه الأهداف، وبيان كيفية الأداء من أجل التقييم، حيث أن من شأن حوكمة الشركات أن توفر النقاوة اللازمة على مستوى الشركات والاقتصاد بشكل عام، وهو أمر ضروري لاقتصاد السوق لتعمل بشكل



صحيح، وخاصة الآثار السلبية المترتبة على الاقتصاد التي يمكن أن تترجم عن القصور في حوكمة الشركات في المؤسسات المالية، والبحث على إعطاء العناية الخاصة بحوكمة الشركات المالية بشكل خاص. ولقد تم التعرف في هذه الدراسة إلى مدى تطبيق المؤسسات المالية المتداولة في بورصة إسطنبول لمبادئ الحوكمة، ولقد تم استخدام 100 مؤشر يتوافق مع مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن رأس المال لتقييم مجلس الإدارة، وقد أعطيت كل شركة التقييم الخاص بها، ولتحقيق هذا الغرض تم تحليل البيانات لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة بين مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والأداء المالي. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى توافق الشركات مع مبادئ حوكمة الشركات، والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، وتبيّن أيضاً أن الشركات التي تقوم بتطبيق أعلى للحوكمة في الشركات كان معدل العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، والمستثمرين أعلى من غيرها. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات المالية التركية، باعتبار أن حوكمة الشركات تشكل نظاماً فاعلاً يتم بموجبه تحديد أهداف الشركة.

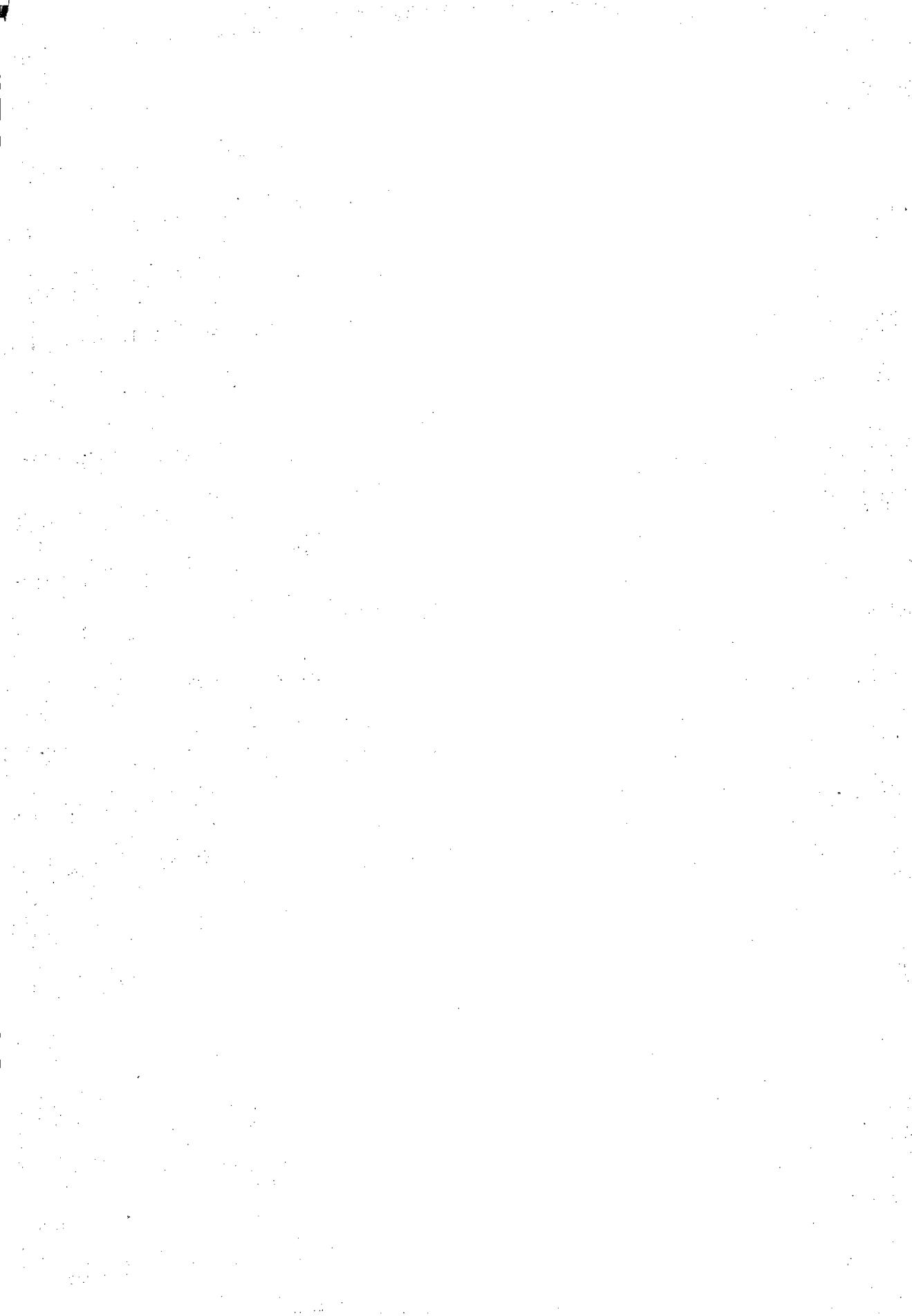
### الحاكمية المؤسسية

وصفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organization for Economic Co-operation and Development) (OECD) حوكمة الشركات بأنها الأساس الذي يحدد بموجبه توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون الشركة، وهي بهذا توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة، ووسائل بلوغ تلك الأهداف ، ورقابة الأداء .(مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003)



وعرفها تقرير ( Cadbury,1992 ) بأنها نظام بمقتضاه تدار الشركات وترتاقب ( حماد،2008 ) ولتكون بذلك من الركائز التي تقوم عليها المنشآت ، وقد ظهرت عدة لجان ومنظمات تتدبر بتطبيق الحاكمة وأشهرها لجنة Cadbury,1992 التي وضع التقرير أعلاه وحددت فيه 19 مجالاً لمبادئ الحاكمة ، كما وضعت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ( OECD,2004 ) نموذجاً محدثاً للحاكمية المؤسسية بستة مبادئ كان لها مضمون عالمي واسع الانتشار ، وهي(ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية وحماية حقوق المساهمين والملكية ، والمساواة بين المساهمين ، وضمان دور أصحاب المصالح ، والإفصاح والشفافية ، ومسؤوليات مجلس الإدارة)

إن الحاكمة المؤسسية ، وما تحويه من مبادئ لو طبقت بشكل صحيح لجعل المستثمرين أكثر اطمئناناً على استثماراتهم ، وبالتالي لزالت من ثقفهم بأسواق الأوراق المالية ، كون هذه المبادئ توفر لهم الحماية العادلة والمتساوية لحقوقهم وتضمن تزويدهم بمعلومات مالية تتمتع بجودة عالية وتحقق الإفصاح والشفافية وتعكس صحة وحقيقة الأوضاع المالية للشركة . والسوق الأردنية ، كغيرها من الأسواق العالمية ، تواجه نفس التحديات في موضوع تطبيق نظام جيد للحاكمية المؤسسية لتسريع انخراطها في الاقتصاد العالمي ، وذلك من خلال العمل على زيادة الوعي في تطبيق الحاكمة المؤسسية ، وتحقيق اختراق نوعي في أسلوب ونمط إدارة الشركات الأردنية إلى المدى الذي مكنتها من الوصول إلى حالة أكثر شفافية ومؤسسية ، مما يعزز قدراتها على خدمة وحماية مصالح المساهمين ومختلف أصحاب المصالح الآخرين ذوي العلاقة بالشركة.( اسماعيل ، ٢٠١٠ ) . ظهرت الحاجة إلى الحاكمة المؤسسية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية ، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهتها عدد من دول شرق آسيا ، وأمريكا اللاتينية ، وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين ، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من انهيارات مالية



ومحاسبة خلال عام ٢٠٠٢ . مما دعا الحكومة الأمريكية في نفس العام إلى إصدار تشريع جديد أسمته Sarbanes-Oxley Act حيث تم إلزام الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده (القشى والخطيب، ٢٠٠٦) والذي يحمل الشركة وأنظمة الرقابة الداخلية فيها مسؤولية توفير معلومات مالية مضمونة وموثوقة.

وقد أصبح مفهوم الحاكمية المؤسسية محل تركيز واهتمام الأكاديميين ورجال الاقتصاد والسياسة العالمية ليس للبلدان ذات الاقتصاديات المتقدمة فحسب وإنما للدول النامية أيضاً، لما لهذا المصطلح من ارتباط بتعزيز ثقة المستثمرين في بيئاتهم الاستثمارية على مستوى المنشأة ومستوى الدولة.

إن إنهيار الشركات والأزمات المالية الحادة كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات أو الحاكمية المؤسسية وبالتالي فإن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مصطلح حوكمة الشركات ما يلي(نسمان، ٢٠٠٩، ص ٢٢ ) (أبو موسى، ٢٠٠٨، ص ٢٠ )

١. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء
٢. تحسين الكفاءة الاقتصادية
٣. إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ، ومتابعة الأدوات.
٤. مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأدوات الشركات بحين تحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس إدارة الشركة والمساهمين ممثلة في الجمعية العمومية للشركة
٥. زيادة وعي مسؤولي الإدارة وأصحاب المصلحة بحوكمة الشركات
٦. عدم الخلط بين مهام ومسؤوليات المديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه
٧. تعزيز المسائلة وتقويم أداء الإدارة العليا.
٨. توفير الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق ومصالح المصرف والمساهمين.



٩. تحقيق التكامل مع البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية للمصرف.
١٠. المساعدة على رفع درجة الثقة مع تحقيق المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل مع جلب للإسثمارات الأجنبية.
١١. ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين.
١٢. مساهمة العاملين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة في نجاح الشركة والمساهمة في تحسين أدائه في المدى الطويل.

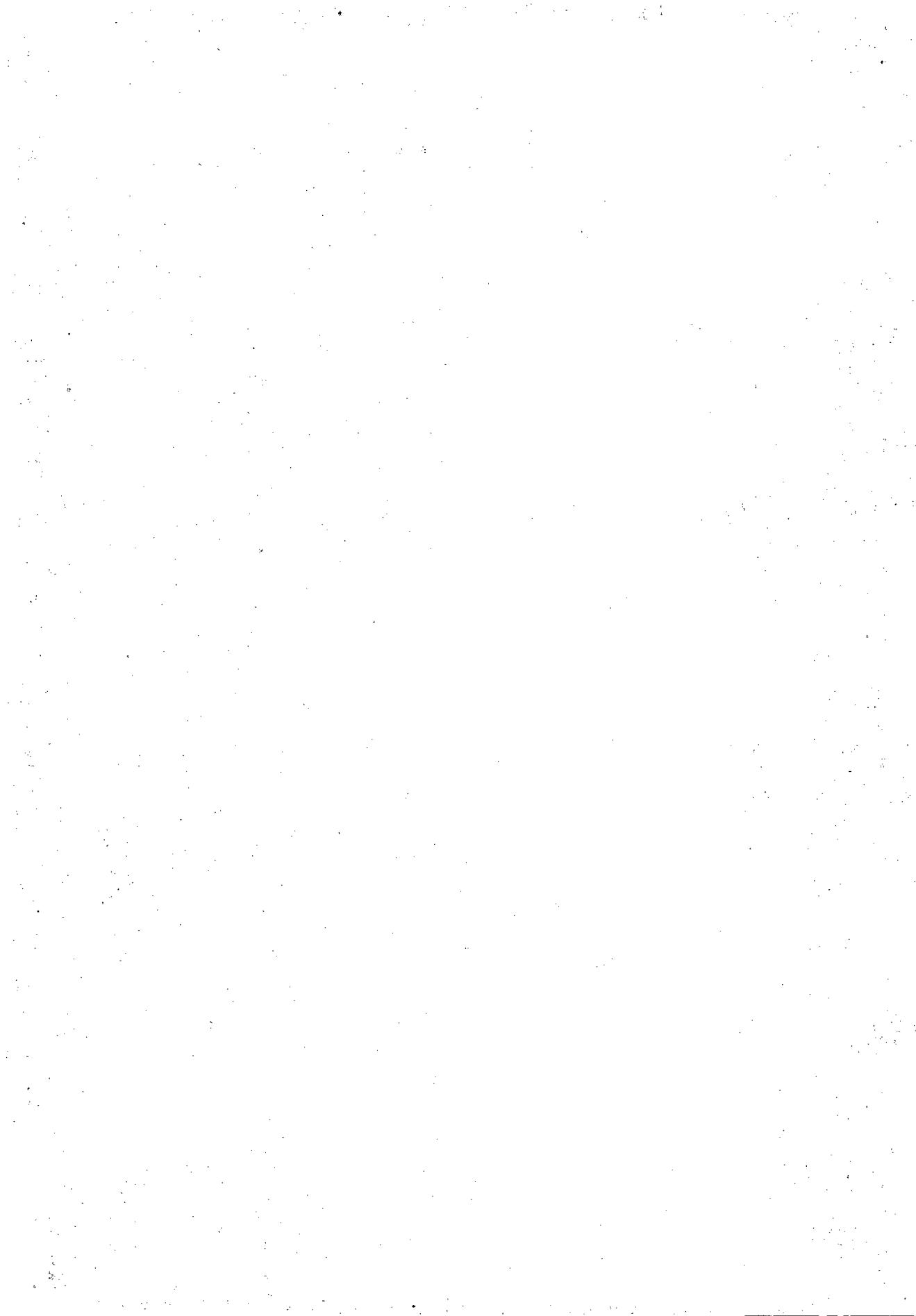
لفترة ليست بعيدة كانا لأكاديميون هم السباقين للخوض في موضوع الحاكمة المؤسسية وجوانبها المتعددة، إلى أن برزت قضية شركة (إنرون) وبعض القضايا المماثلة ، فكانت بمثابة ناقوس الخطر لجميع الاقتصاديات العالمية ليصبح بعد ذلك موضوع الحاكمة المؤسسية من الأمور المهمة لأي منشأة تتطلع لأن تثبت وجودها وتحافظ على استمراريتها. وتساعد الحاكمة المؤسسية السليمة على خفض المخاطر في الشركة، وربما تحسن أسعار أسهمها في السوق، كما تحسن الحاكمة المؤسسية من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ومن جودة إنتاج الشركة السمعي أو الخدمي، وتساهم في دعم الشفافية في عمليات الشركة كما تعزز ثقة المجتمع في مصداقية التقارير المالية الصادرة عنها(القطاونة ٢٠١١،

إن المبادئ المتعارف عليها للحاكمية المؤسسية والمعمول بها هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حيث كان هناك خمسة مبادئ جرى عليها تعديل في عام ٢٠٠٤ لتصبح ستة مبادئ ويمكن تلخيصها على النحو التالي: (يوسف ٢٠٠٧،

١. ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية يجب أن يتضمن إطار الحاكمة المؤسسية كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متائساً مع أحكام القانون، وأن يصاغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.



٢. حفظ حقوق جميع المساهمين :وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
٣. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين :وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقه في الدفع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشترك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
٤. دور أصحاب المصالح في اساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة : وتشمل احترام حقوق أصحاب المصالح القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.
٥. الإفصاح والشفافية:وتتناول الإفصاح عن المعلومات المهمة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون تأخير.



٦. مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية،

وكيفية اختيار أعضائه ومهماته الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة

التنفيذية

## نوع الدراسة

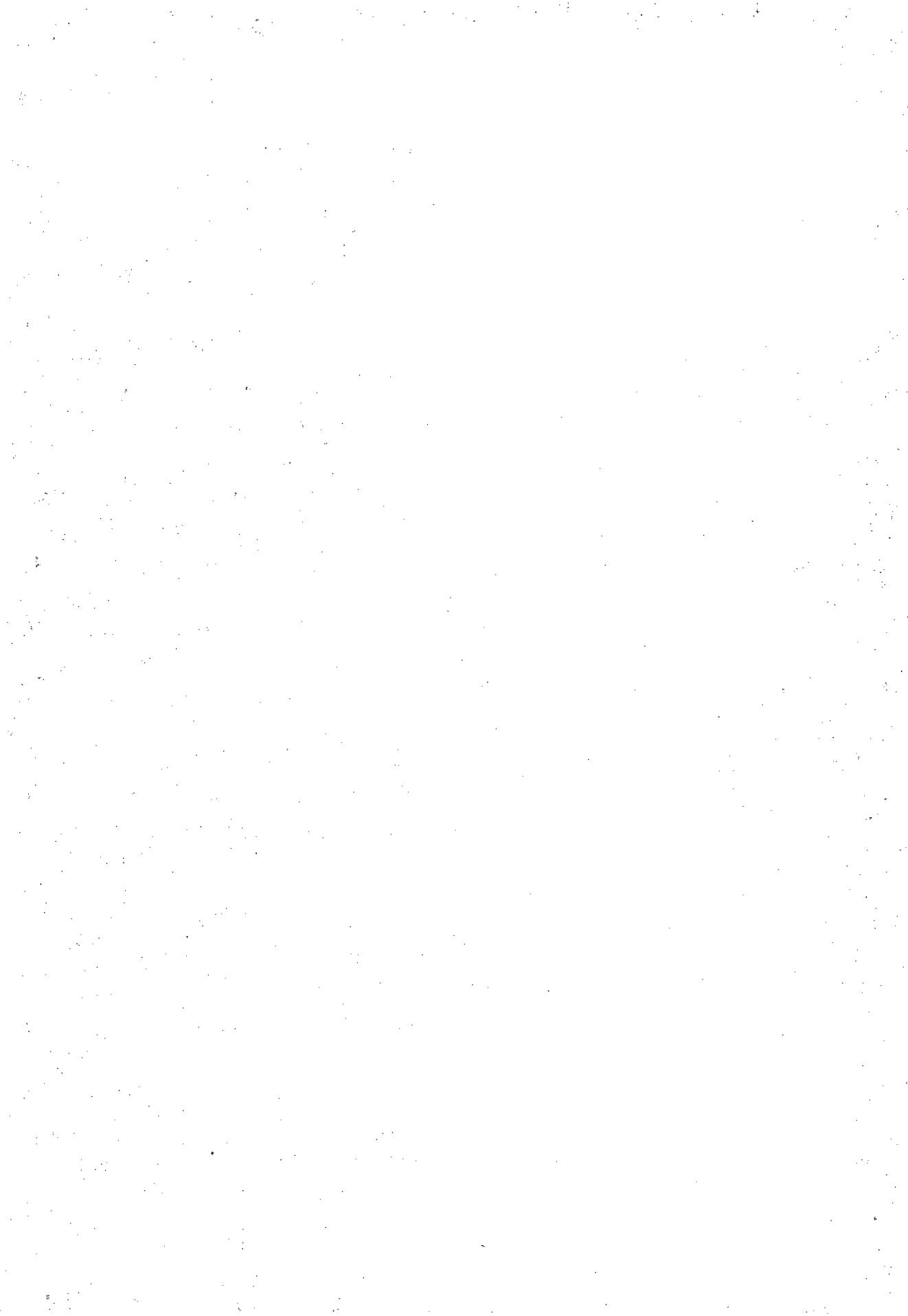
يمكن أن تعد هذه الدراسة من الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية حيث إن هناك قصوراً . على حد علم الباحث . في الدراسات السابقة التي تناولت هذه القضية بالدراسة والبحث، ولذا فالدراسة الاستطلاعية ستيح للباحث فرصة التعرف مبادئ الحكومة المؤسسية وأثرها على الاقتصاد للشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان ويكون ذلك من خلال الإطلاع على البحوث السابقة التي لها صلة بمشكلة الدراسة، والرجوع إلى الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة بالبحث من قريب أو بعيد، وأيضاً الرجوع إلى ذوي الخبرة العلمية والعملية بموضوع الدراسة.

## مجتمع الدراسة وعيتها

لأجل الباحث لاستخدام الاستبيان كأداة للدراسة حيث تم اختيار عينة الدراسة من الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان من جميع العاملين بينهم بصفة مدير ومدير تدقيق داخلي، وبيناء عليه، تمت مخاطبة الجهات المسؤولة ، والحصول على التصاريح المطلوبة، ومن ثم تم تحديد حجم العينة بالاعتماد على الجدول الإحصائي لتحديد حجم العينات عند مستوى دالة "٥٠٠٥" ، اذ تم توزيع (١١٦) استبيان (92) مسترجع منهم وصالح للتحليل الإحصائي

## المعالجة الإحصائية:

لقد تم ترميز البيانات وإدخالها في الحاسوب الآلي ومعالجتها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، كما استخدم الباحث مستوى الدلالة ٠،٠٥ في اختبار فرضياته، ولتوظيف البيانات التي جمعها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، وكذلك الأسلوب الإحصائي الاستدلالي والجدول رقم (١) يوضح عملية الترميز بالتفصيل.



### جدول رقم (١) ترميز أداة الدراسة حسب المتغيرات

عدد الفقرات	الترميز	المتغير
١٥	Q1-Q15	ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية
٢٠	Q16-Q35	حماية حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل
٩	Q36-Q44	التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية
٦	Q45-Q50	حفظ حقوق أصحاب المصالح
١٠	Q51-Q60	الإقصاص والشفافية
١٤	Q61-Q74	صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة

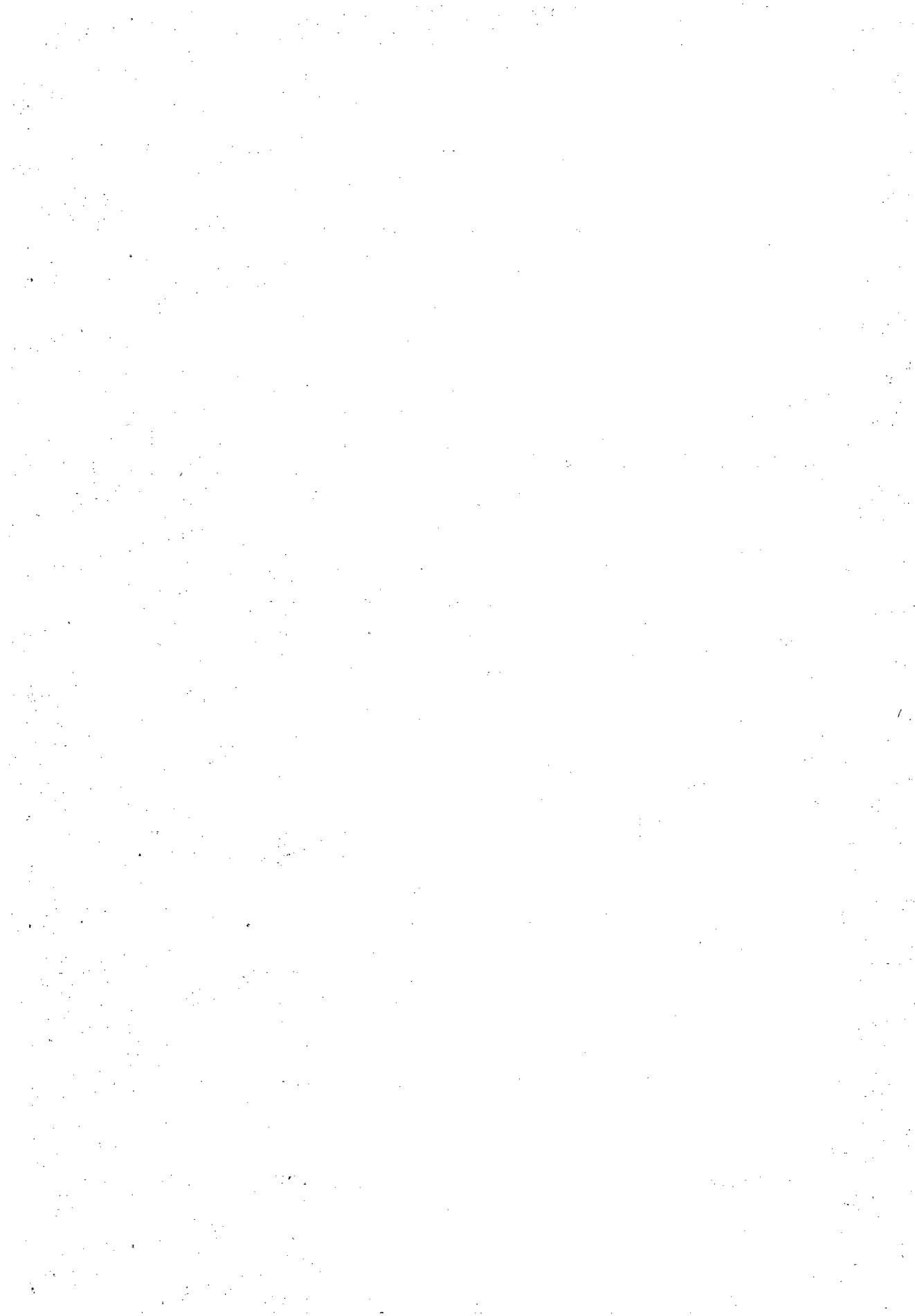
### أسلوب المعالجة الإحصائية وتحليل البيانات:

اعتمد الباحث على عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتفق وطبيعة الدراسة وهي كما يلي: مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، حيث تم استخراج النسب المئوية والتكرارات، وذلك لتحليل إجابات العينة عن فقرات الاستبانة وتحديد الأهمية النسبية واتجاه محاور وأبعاد الدراسة، فقد تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

١. اختبار الانحدار الخطى المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية
٢. اختبار الانحدار الخطى البسيط لاختبار الفرضيات الفرعية المنبقة عن الفرضية الرئيسية .

### ثبات أدلة الدراسة (الاستبانة):

بقصد بالثبات الدقة والاتساق في أداء الأفراد، والاستقرار في النتائج عبر الزمن، بحيث يعطي اختبار ثبات النتائج نفسها إذا طبق على المجموعة نفسها من الأفراد مرة أخرى.



لقد تم التأكيد من مدى ثبات أداة الدراسة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشمل عليها الاستبانة من خلال احتساب معامل كرونباخ ألفا ( Cronbach Alpha) للإتساق الداخلي، حيث تكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت قيمته أكبر من (٠,٦٠) وكلما اقتربت القيمة من (١) واحد أي (١٠٠%)، دلت هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة، وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) نجد أن نتيجة كرونباخ ألفا الكلية كانت (٩٨,٥٧)، لذا يمكن وصف أداة هذه الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات، وتتضمن لدرجة اعتمادية عالية.

**جدول رقم (٢)**  
**صدق وثبات أداة الدراسة للمتغيرات**

المعامل كرونباخ اللفا	عدد الفرئات	المتغيرات
<b>المتغيرات المستقلة (الحاكمية المؤسسية)</b>		
%٩٨,٣٤	٧٤	- مبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية
%٩٣,٤٨	١٥	- مبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل
%٩٥,٥	٢٠	- مبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية
%٩٢,٧٨	٩	- مبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح
%٨٥,٩٢	٦	- مبدأ الإقتصاد والشفافية
%٩١,٣٤	١٠	- مبدأ صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة
%٩٣,٧٧	١٤	
%٩٨,٥٧	٨٤	<b>المؤشر الكلي</b>



## تحليل البيانات واختبار الفرضيات وصف خصائص عينة الدراسة:

هدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة من حيث الجنس، العمر، الخبرة في مجال العمل، المؤهل العلمي، والجدوال التالية توضح إجابات العينة حول المعلومات الشخصية.

### (١) الجنس:

جدول رقم(٣) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

النوع	النوع	% النسبة	الممثل (الرسم البياني)
ذكر	٨٠	٨٧,٠	
أنثى	١٢	١٣,٠	
المجموع	٩٢	% ١٠٠	

نلاحظ أن %٨٧ من العينة ذكور والباقي إناث

### (٢) العمر:

جدول رقم(٤) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

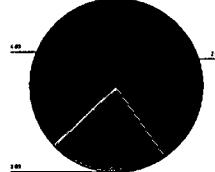
النوع	النوع	% النسبة	الممثل (الرسم البياني)
أقل من ٢٥ سنة	١	١,١	
٢٥-٣٠ سنة	٥٣	٥٧,٦	
٣٠-٤٠ سنة	١٩	٢٠,٧	
٤٠-٥٠ سنة	١٣	١٤,١	
٥٠ سنة فأكثر	٦	٦,٥	
المجموع	٩٢	% ١٠٠	



نلاحظ أن ٥٧,٦% من العينة تتراوح أعمارهم بين ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة تليها ٢٠,٧% منها تتراوح أعمارهم بين ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة بينما ١٤,١% منها تتراوح أعمارهم بين ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة و ١,١% من العينة يقل عمره عن ٢٥ سنة.

### (٣) الخبرة في مجال العمل:

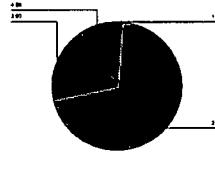
جدول رقم(٥) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة %	الشكل التوضيحي
أقل من ٣ سنوات	-	-	
٣ - ٦	٣٧	٤٠,٢	
٦ - ٩	٢١	٢٢,٨	
٩ - ١٢	٣٤	٣٧,٠	
١٢ سنة فأكثر	-	-	
<b>المجموع</b>	<b>٩٢</b>	<b>%١٠٠</b>	

نلاحظ أن ٤٠,٢% من العينة تتراوح خبرتهم بين ٣ - أقل من ٦ سنوات بينما ٣٧% منها من ٩ - أقل من ١٢ سنة تليها ٢٢,٨% تتراوح خبرتهم بين ٦ - أقل من ٩ سنوات

### (٤) المؤهل العلمي:

جدول رقم(٦) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	النوع	النسبة %	الشكل التوضيحي
دبلوم فما دون	١	١,١	
بكالوريوس	٦٥	٧٠,٧	
ماجستير	١٧	١٨,٥	
دكتوراه	٩	٩,٨	
شهادات مهنية	-	-	
<b>المجموع</b>	<b>٩٢</b>	<b>%١٠٠</b>	



نلاحظ أن ٧٠,٧% من العينة يحملون مؤهلات علمية بدرجة البكالوريوس بينما ١٨,٥% منها ماجستير تليها ٩,٨% دكتوراه وأخيراً ١,١% دبلوم

#### ٤-٣-٤ عرض نتائج الدراسة.

##### أولاً: الحاكمية المؤسسية:

###### - مبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية.

تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه كما يبين الجدول (٧).

جدول (٧) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لمبدأ ضمان

###### وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية

الرتبة	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
١	تقوم الإدارة بالعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها.	٣,٨٥٨٧	٠,٦٧٢٥٦	مرتفعة	١٢
٢	يوجد تقسيم المسؤوليات بين الوظائف التنفيذية والإشرافية.	٣,٩٦٧٤	٠,٧٠٢٤٥	مرتفعة	٧
٣	القوانين المالية تعدد وفقاً للمعايير الدولية.	٣,٩٣٤٨	٠,٧٧٣٣١	مرتفعة	٩
٤	القوانين المالية تعدد وفقاً للتشريعات المحلية.	٣,٩٦٧٤	٠,٧٧٦٧٤	مرتفعة	٨
٥	يعزز نظام الرقابة في الشركة مبادئ الحاكمية.	٤,١٣٠٤	٠,٥٩٧٠١	مرتفعة	٢
٦	تقوم لجان التدقيق بعملها دون تدخل الإدارة.	٣,٩٧٨٣	٠,٦٩٥٠١	مرتفعة	٦
٧	يوجد فصل بين الملكية والإدارة.	٣,٩٢٣٩	٠,٨٤١٦٨	مرتفعة	١١
٨	توجد تشريعات واضحة.	٣,٧٧٨٣	٠,٨٦٥٧٥	مرتفعة	١٤
٩	التشريعات تتضمن تحقيق مصالح المساهمين.	٤,٢٩٣٥	٠,٦٨٨٠١	مرتفعة	١
١٠	تلزם الشركة بضميين	٤,١٠٨٧	٠,٧٣٣١٥	مرتفعة	٣



	التقارير المالية مؤشرات الشفافية والكفاءة.				
١١	تلزيم الشركة بالهيكل الوظيفي والوصف الوظيفي لتحديد المسؤوليات.	٤,٠٦٥٢	٠,٦٩٢٢٥	مرتفعة	٤
١٢	تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات بشكل دوري.	٣,٨٢٦١	٠,٩٢١١٦	مرتفعة	١٢
١٣	تقوم المؤسسات الرقابية بدورها في مراقبة ومتابعة أعمال الشركة.	٣,٩٢٣٩	٠,٦٨٣١٤	مرتفعة	١٠
١٤	تقوم الشركة بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بمبادئ تطبيق الحاكمة المؤسسية.	٤,٠٤٣٥	٠,٧٩٧١٥	مرتفعة	٥
١٥	تعمل إدارة الشركة على تحسين سمعتها لدى الجمهور.	٣,٦٣٠٤	٠,٨٤٧٩٨	متوسطة	١٥
	المؤشر الكلي	٣,٩٥٨	٠,٥٤٥١	مرتفعة	

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (٣) ويبلغ المؤشر الكلي (٣,٩٥٨) حيث حملت الفقرة (٩) أعلى درجة من الأهمية والتي تنص " التشريعات تضمن تحقيق صالح المساهمين" بمتوسط حسابي (٤,٢٩٣٥) وبانحراف معياري (٠,٦٨٨٠١) بينما حملت الفقرة (١٥) أقل درجة متوسطة من الأهمية والتي تنص " تعمل إدارة الشركة على تحسين سمعتها لدى الجمهور" بمتوسط حسابي (٣,٦٣٠٤) وانحراف معياري (٠,٨٤٧٩٨).



- مبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل.

تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه كما يبين الجدول (٨).

**جدول (٨) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لمبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل**

الرقم	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
١٦	تتميز عملية تداول أسهم الشركة في سوق عمان المالي بالسهولة.	٣,٨٤٧٨	٠,٨٨٨٦٩	مرتفعة	١٢
١٧	للمساهمين حق تعين وعزل المدراء والمدققين.	٣,٩٦٧٤	٠,٧٦٢٤٦	مرتفعة	٦
١٨	يمكّن المساهمون حق الاشتراك في /اقتراب وضع ينود جدول الأعمال.	٣,٥٥٤٣	٠,٨٩٣٩٩	متوسطة	١٨
١٩	لكل مساهم حق الترشح لعضوية مجالس الشركة.	٣,٧٣٩١	٠,٨٢٣٦٨	مرتفعة	١٤
٢٠	يملك المساهمون حق إلغاء قرارات مجلس الإدارة.	٣,٨٩١٣	٠,٨٤٤٥٩	مرتفعة	٩
٢١	يحق المساهمون مساعدة مجلس الإدارة.	٣,٨١٥٢	٠,٨٦٣٥٤	مرتفعة	١٣
٢٢	يتم تزويد المساهمون بقرارات مجلس الإدارة.	٤,١١٩٦	٠,٧٨٢٢٥	مرتفعة	٢
٢٣	يتم اطلاع المساهمون على إجراءات الإفصاح المالي.	٤,١٥٢٢	٠,٧٩٧٤٥	مرتفعة	١
٢٤	للمساهمين حق الحصول على المعلومات بشكل دوري.	٤,٠١٠٩	٠,٨٨٣٢٢	مرتفعة	٣
٢٥	تقوم الشركة بالتواصل مع المساهمين وتأكيد على حضور اجتماعات الهيئة العامة.	٣,٦٥٢٢	٠,٨١٧٨٦	متوسطة	١٦
٢٦	تتميز عملية تحويل ونقل ملكية الأسهم بالسهولة.	٣,٥٣٢٦	٠,٨٨٢٦٩	متوسطة	١٩
٢٧	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس فئة حملة الأسهم بالتساوي.	٣,٥٠٠٠	٠,٩٤٣٤٦	متوسطة	٢٠
٢٨	يتم حماية حقوق صغار المساهمين من الممارسات الاستغلالية.	٣,٩٧٨٣	٠,٨٢٥١٣	مرتفعة	٥



٢٩	يوجد وسائل تسهل اشتراك جميع المساهمين بالتصويت.	٣,٩٨٩١	٠,٨٥٧٩٩	مرتفعة	٤
٣٠	يحق للمستثمرين الحصول على المعلومات عن الشركة قبل شراء الأسهم.	٣,٩٤٥٧	٠,٨٥٦٣٢	مرتفعة	٧
٣١	توفر سياسات تعويض فعالة لحماية حقوق المساهمين.	٣,٩٢٣٩	٠,٨٦٧٤٠	مرتفعة	٨
٣٢	يتم حماية خصوصية المساهمين في تعاملاتهم المالية الخاصة عند الإفصاح.	٣,٨٤٧٨	٠,٨٥٠٧٩	مرتفعة	١١
٣٣	نتيج الشركة عملية توكيل المساهمين لأشخاص آخرين لحضور الاجتماعات.	٣,٦٤١٣	٠,٨٨٤٣١	متوسطة	١٧
٣٤	للمساهمين الأولوية في امتلاك الأسهم المعلنة للأكتاب.	٣,٨٥٨٧	٠,٧٩٢٥٧	مرتفعة	١٠
٣٥	للمساهمين حقوق التصويت المتقاربة لنفس الفتة من حملة الأسهم.	٣,٧٢٨٣	٠,٩٢٧٠٤	مرتفعة	١٥
المؤشر الكلي		٣,٨٣٤	٠,٧٢٦٦	مرتفعة	

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أدلة القياس (٣) ويبلغ المؤشر الكلي (٣,٨٣٤) حيث حملت الفقرة (٢٣) أعلى درجة من الأهمية والتي تنص " يتم اطلاع المساهمون على إجراءات الإفصاح المالي" بمتوسط حسابي (٤,١٥٢٢)

وبيانحرف معياري (٠,٧٩٧٤٥) بينما حملت الفقرة (٢٧) أقل درجة متوسطة من الأهمية والتي تنص " يتم معاملة جميع المساهمين من نفس فئة حملة الأسهم بالتساوي" بمتوسط حسابي (٣,٥٠٠٠) وانحراف معياري (٠,٩٤٣٤٦).



مبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية.  
تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه كما يبين الجدول (٩).

جدول (٩) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لمبدأ التزام

**أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية**

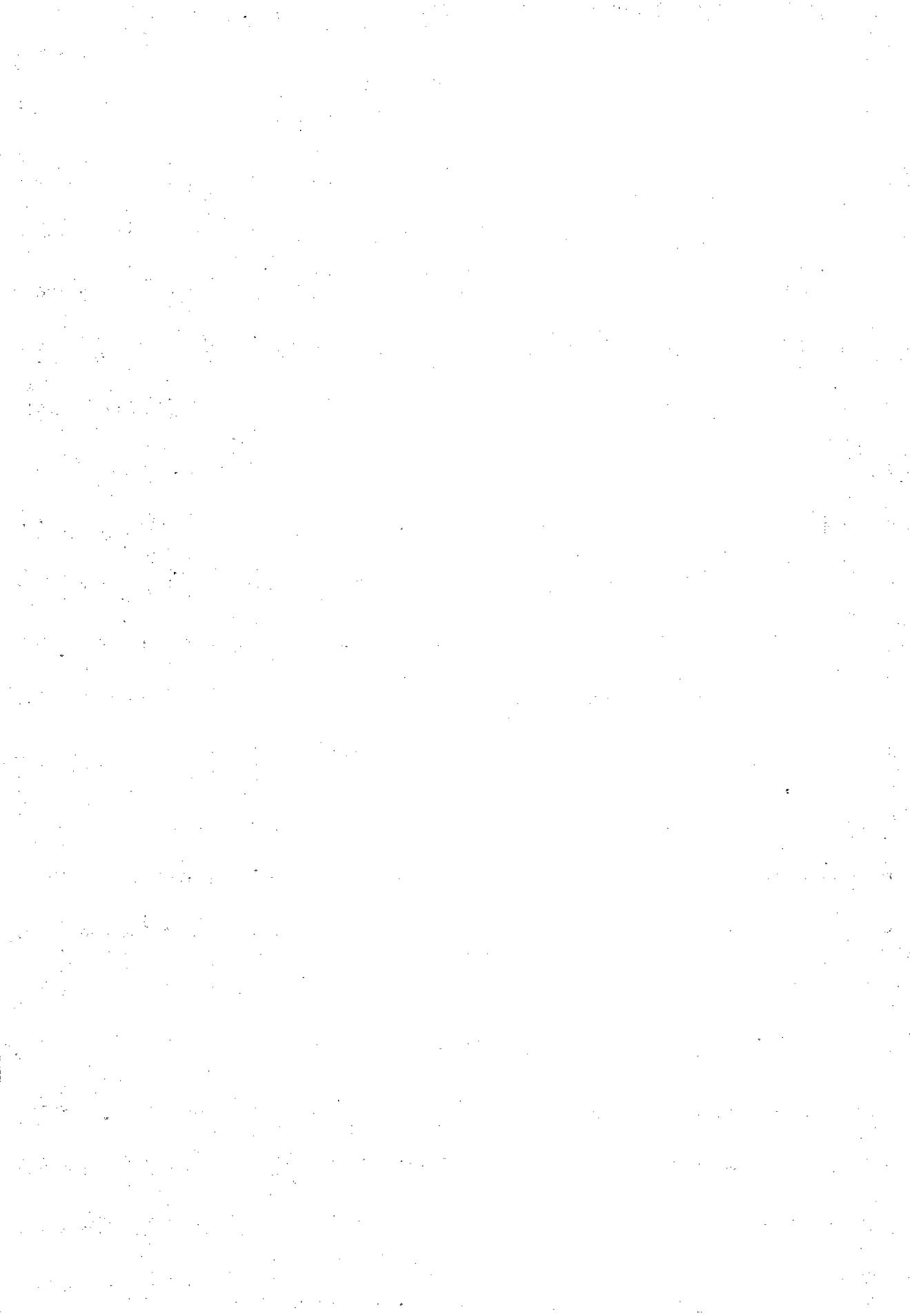
الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
٣٦	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لخبراتهم.	٣,٦٨٤٨	٠,٩٢٤٩٨	مرتفعة	٩
٣٧	يوجد معايير واضحة تحدد عضوية مجلس الإدارة.	٤,٤٢٣٩	٠,٦٦٦٨٦	مرتفعة	١
٣٨	لا يقوم أعضاء مجلس الإدارة بشغل مناصب تنفيذية في الشركة.	٤,١٣٠٤	٠,٧٥٩٠٨	مرتفعة	٢
٣٩	يلتزم مجلس الإدارة بسياسة الإصلاح والشفافية.	٣,٩٨٩١	٠,٧٩١٣٦	مرتفعة	٤
٤٠	يوجد في الشركة سياسة تقويض واضحة تلتزم بها المستويات الإدارية.	٤,١١٩٦	٠,٧٩٦١٨	مرتفعة	٣
٤١	يتم تقييم ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية في الشركة من حيث تطبيقها لاستراتيجيات والخطط والإجراءات.	٣,٧٧٢٨٣	٠,٨١٣٣٩	مرتفعة	٨
٤٢	عدد اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة مناسب لاحتاجات الشركة وظروفها.	٣,٨٢٦١	٠,٧٦٤٧٣	مرتفعة	٧
٤٣	يتم تحديد مهام اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة وفترة تشكيلها.	٣,٨٥٨٧	٠,٨٠٦٣١	مرتفعة	٦
٤٤	يتتوفر في أعضاء لجنة الترقق المؤهلات العلمية المناسبة (مؤهل علمي في المحاسبة أو المالية، شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية).	٣,٩٢٣٩	٠,٨٢٨٥٣	مرتفعة	٥
المؤشر الكلي		٣,٩٦٥	٠,٦٣٤٧	مرتفعة	



نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداء القياس (٣) وبلغ المؤشر الكلي (٣,٩٦٥) حيث حملت الفقرة (٣٧) أعلى درجة من الأهمية والتي تنص " يوجد معايير واضحة تحدد عضوية مجلس الإدارة " بمتوسط حسابي (٤,٤٢٣٩) وبانحراف معياري (٠,٦٦٨٦) بينما حملت الفقرة (٣٦) أقل درجة مرتبطة من الأهمية والتي تنص " يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقا لخبراتهم " بمتوسط حسابي (٣,٦٨٤٨) وانحراف معياري (٠,٩٢٤٩٨).

### - مبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح .

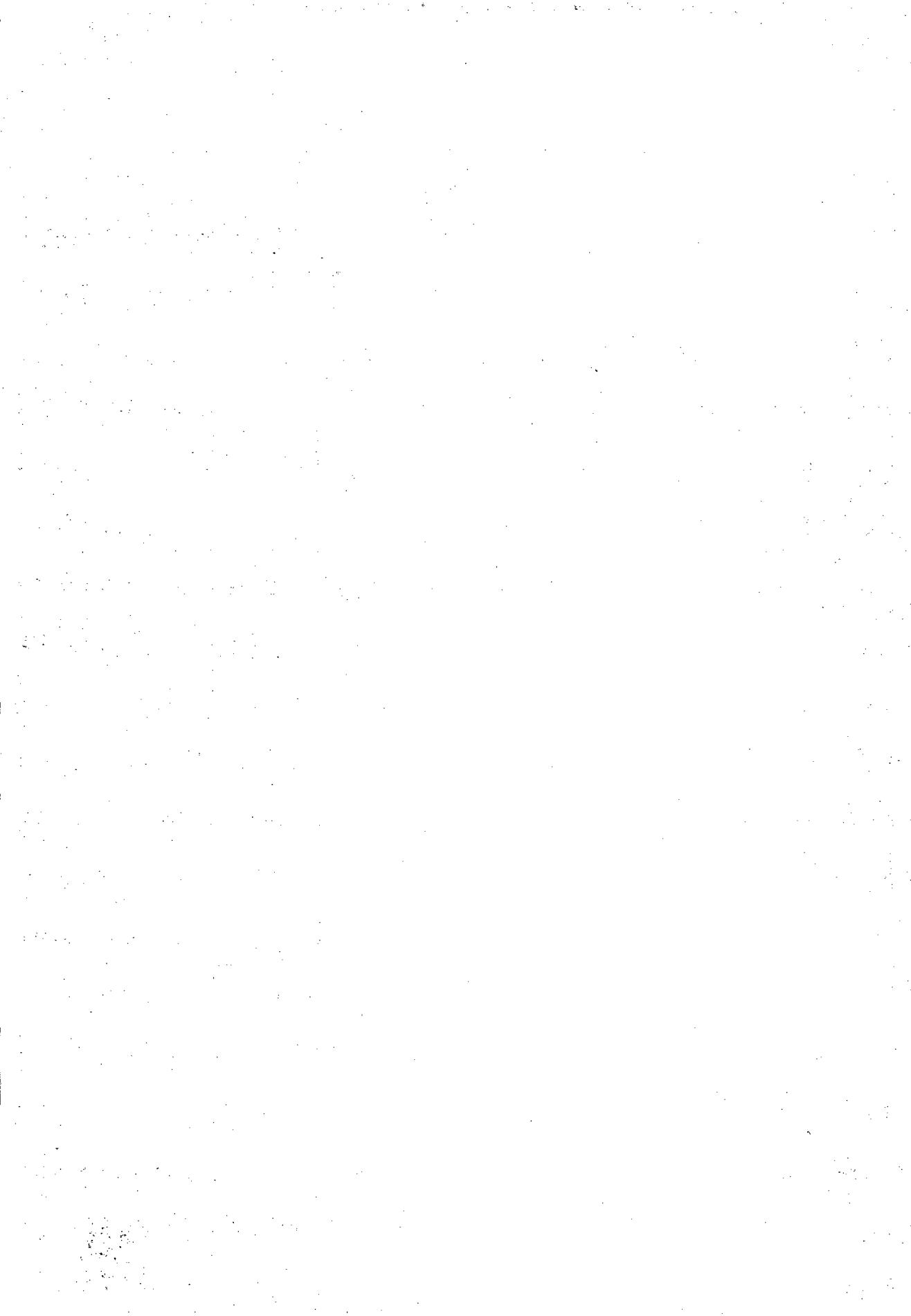
تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه كما يبين الجدول (١٠).



**جدول (١٠) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لمبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح**

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
٤٥	تعطى فرص عادلة للمستثمرين في امتلاك الأسهم.	٤,١٧٣٩	٠,٧٥٠٢٢	مرتفعة	١
٤٦	توجد تسهيلات لأصحاب المصالح وفقاً لأحكام القانون.	٣,٩٧٨٣	٠,٧٨٤١٦	مرتفعة	٣
٤٧	يتم إشراك جميع العاملين في آليات تحسين الأداء.	٣,٩٧٨٣	٠,٧٨٤١٦	مرتفعة	٤
٤٨	يوجد سياسات تعويض لأصحاب المصالح في حالة وجود ضرر.	٤,٠٣٢٦	٠,٨٥٧٤٣	مرتفعة	٢
٤٩	يوجد قنوات اتصال مزنة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة.	٣,٨٥٨٧	٠,٦٧٢٥٦	مرتفعة	٦
٥٠	يوجد في الشركة سياسات إدارة المخاطر في حال حصولها.	٣,٩٦٧٤	٠,٧٠٢٤٥	مرتفعة	٥
<b>المؤشر الكلي</b>		<b>٣,٩٩٨</b>	<b>٠,٥٨٤٨</b>	<b> مرتفعة</b>	

نلاحظ أن اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداء القياس (٣) ويبلغ المؤشر الكلي (٣,٩٩٨) حيث حملت الفقرة (٤٥) أعلى درجة من الأهمية والتي تنص " تعطى فرص عادلة للمستثمرين في امتلاك الأسهم " بمتوسط حسابي (٤,١٧٣٩)



وبانحراف معياري (٠,٧٥٠٢٢) بينما حملت الفقرة (٤٩) أقل درجة مرتفعة من الأهمية والتي تنص "يوجد قنوات اتصال مزنة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة" بمتوسط حسابي (٣,٨٥٨٧) وانحراف معياري (٠,٦٧٢٥٦).

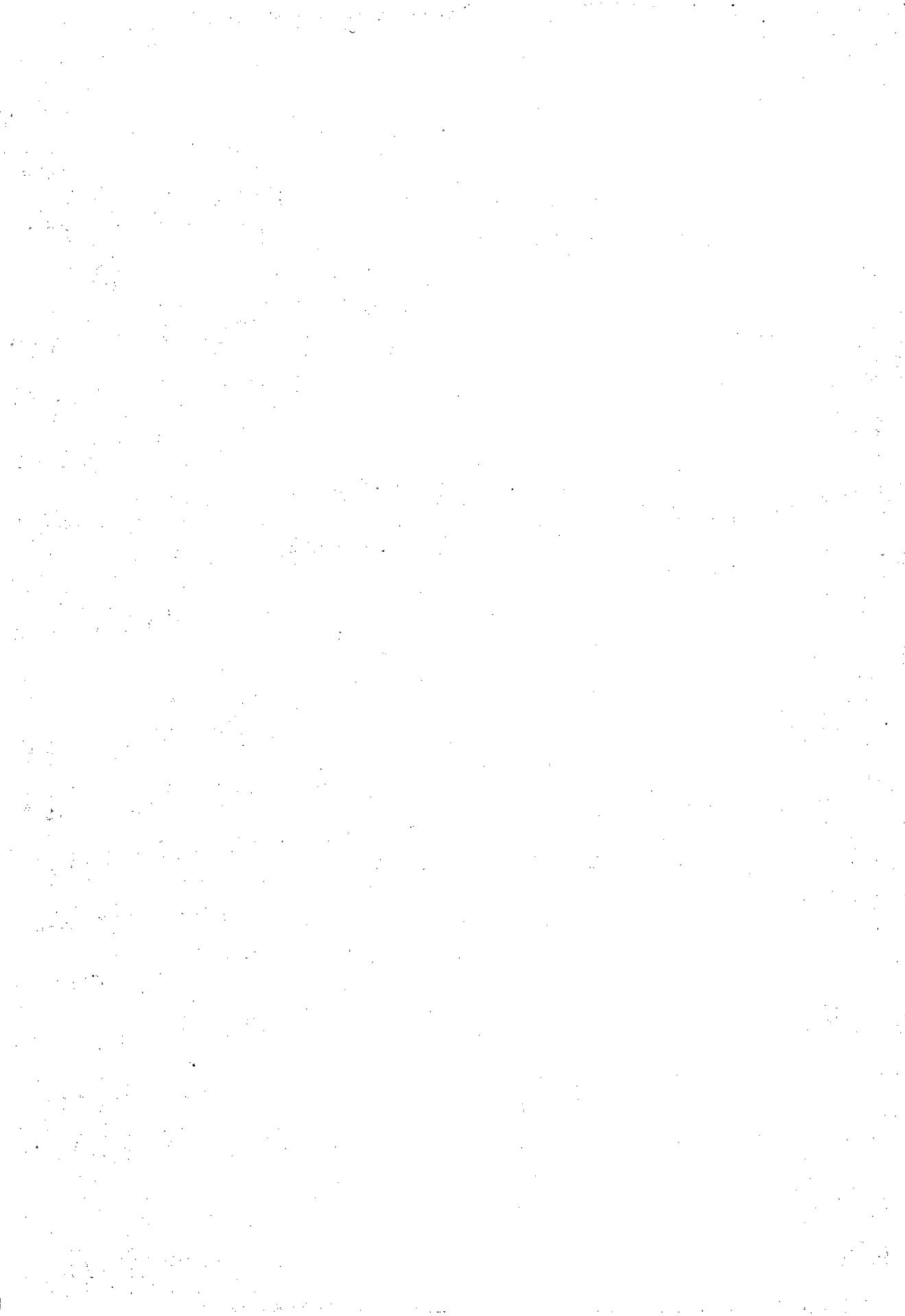
### - مبدأ الإفصاح والشفافية.

تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه كما يبين الجدول (١١).

جدول (١١)

#### الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لمبدأ الإفصاح والشفافية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
٥١	توفر الشركة معلومات الإفصاح المالي للمساهمين والمستثمرين.	٣,٩٣٤٨	٠,٧٢٣٣١	مرتفعة	٩
٥٢	يتضمن التقرير السنوي للشركة الإفصاح عن عدد المجتمعات حسب نوعها.	٣,٩٦٧٤	٠,٧٧٦٧٤	مرتفعة	٧
٥٣	يتم الإفصاح عن جميع قرارات مجلس الإدارة.	٤,١٣٠٤	٠,٥٩٧٠١	مرتفعة	٣
٥٤	تضطلع الشركة بإجراءات عمل خطية وفقاً لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.	٣,٩٧٨٣	٠,٦٩٥٠١	مرتفعة	٦
٥٥	تعمل الشركة على استخدام موقعها الإلكتروني لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير	٣,٩٦٧٤	٠,٨٥٧٤٣	مرتفعة	٨



	المعلومات.					
٥٦	تقوم الشركة بالإفصاح عن سياستها اتجاه المجتمع المحلي والبيئة.	٣,٧٩٣٥	٠,٨٩٦١٢	مرتفعة	١٠	
٥٧	تقوم الشركة بالإفصاح عن عناصر المخاطرة الجوهرية المتوقعة.	٤,٢٥٠٠	٠,٧٠٥١٦	مرتفعة	٢	
٥٨	يتم الإفصاح عن الضمانات غير الإجبارية بشكل طوعي.	٤,٢٧١٧	٠,٧٢٧٨٣	مرتفعة	١	
٥٩	يتم الإفصاح عن حجم أسهم أعضاء مجلس الإدارة.	٤,١١٩٦	٠,٦٩٢٨٦	مرتفعة	٤	
٦٠	يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.	٤,٠٣٢٦	٠,٨١٨٠٨	مرتفعة	٥	
المؤشر الكلي		٤,٠٤٤	٠,٥٦٤٩	مرتفعة	٣	

نلاحظ أن اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أدلة القياس (٣) وبلغ المؤشر الكلي (٤,٠٤٤) حيث حملت الفقرة (٥٨) أعلى درجة من الأهمية والتي تنص " يتم الإفصاح عن الضمانات غير الإجبارية بشكل طوعي" بمتوسط حسابي (٤,٢٧١٧) وبانحراف معياري (٠,٧٢٧٨٣) بينما حملت الفقرة (٥٦) أقل درجة مرتفعة من الأهمية والتي تنص "تقوم الشركة بالإفصاح عن سياستها اتجاه المجتمع المحلي والبيئة " بمتوسط حسابي (٣,٧٩٣٥) وانحراف معياري (٠,٨٩٦١٢).



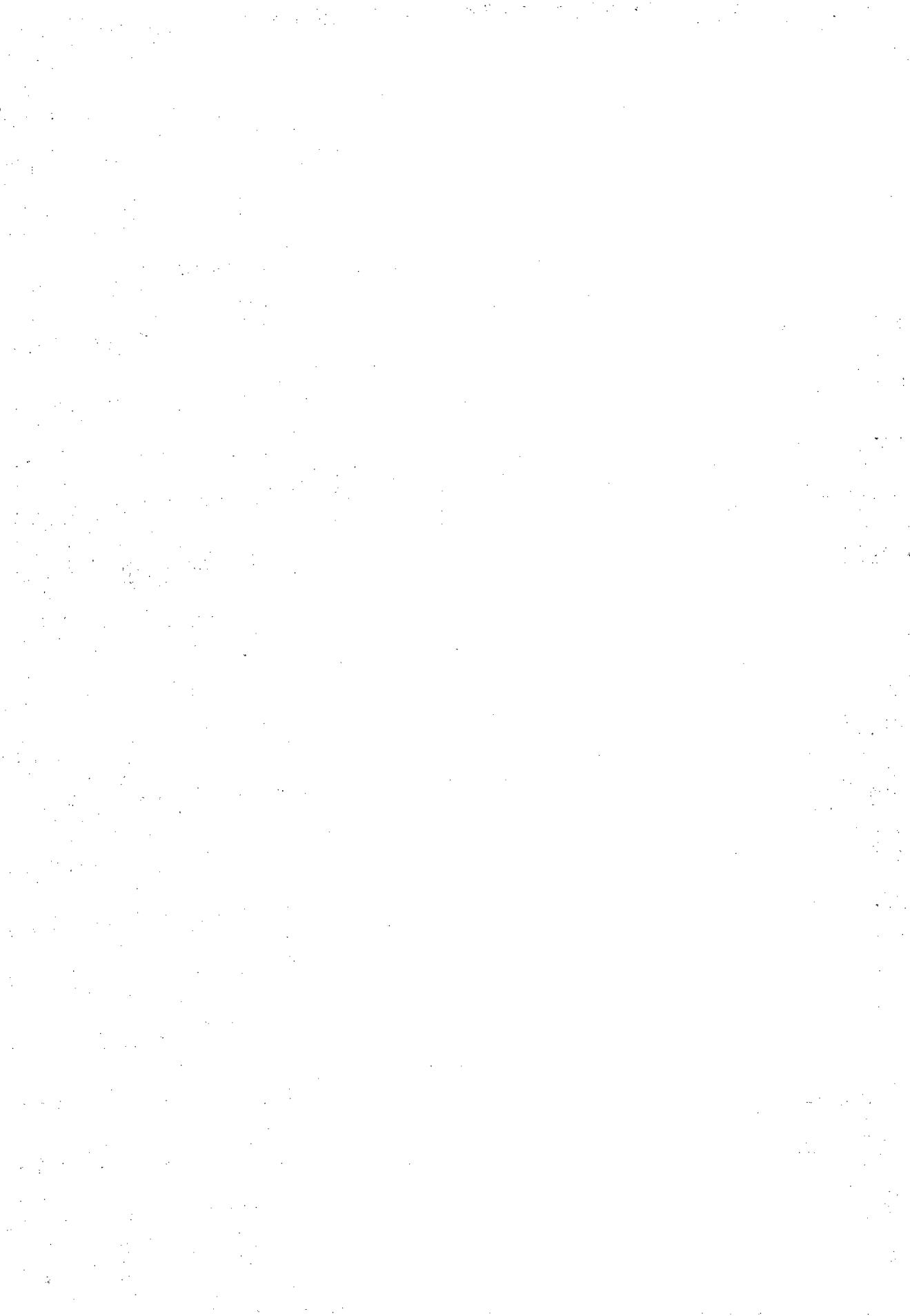
### - مبدأ صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الأهمية والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه كما يبين الجدول (١٢).

جدول (١٢)

#### الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لمبدأ صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة

الرقم	التبرير	الوسط (حسابي)	الانحراف (معياري)	درجة الأهمية	الترتيب
٦١	يعمل مجلس الإدارة على ضمان معاملة عادلة ومتقاربة لكل فئة من فئات حملة الأسهم.	٣,٩٤٥٧	٠,٧٣١٧٦	مرتفعة	٦
٦٢	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة.	٤,٠١٠٩	٠,٧٩١٣٦	مرتفعة	٥
٦٣	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري.	٣,٦٦٣٠	٠,٨٨٠٥٢	مرتفعة	١٢
٦٤	لا يتم الجمع بين منصب رئيس أو عضو مجلس الإدارة وبين أي منصب تنفيذي آخر في الشركة.	٣,٨٨٠٤	٠,٩١١٩٨	مرتفعة	٨
٦٥	يحرص مجلس الإدارة على توفير كافة البيانات والمعلومات لأعضاء مجلس الإدارة اللازمة لقيامهم بمهامهم.	٤,٠١٠٩	٠,٧٧٧٣٥	مرتفعة	٤
٦٦	يجب موافقة غالبية مجلس الإدارة على الاستعانة بأي	٣,٦٠٨٧	٠,٩٢٥٣٠	متوسطة	١٣



	مستشار خارجي.				
٦٧	يتم مراجعة النظام الداخلي لمجلس الإدارة بشكل دوري.	٣,٧٩٣٥	٠,٨٥٨٥٥	مرتفعة	١٠
٦٨	يتم الإعلان مسبقاً عن موعد الإصلاح عن البيانات المالية.	٣,٩٣٤٨	٠,٨٦١٩٥	مرتفعة	٧
٦٩	يتتوفر في أعضاء لجنة التدقيق الخبرات المناسبة في مجال المحاسبة أو المالية.	٣,٨٥٨٧	٠,٨٨٤٣١	مرتفعة	٩
٧٠	يتتوفر للجنة التدقيق الصالحيات المطلقة للوصول إلى أي معلومات أو بيانات عن الشركة.	٤,١٥٢٢	٠,٧٠٩٩٧	مرتفعة	٢
٧١	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة معاملات جميع الأطراف الذين لهم علاقات مع الشركة والتوصية بها لمجلس الإدارة قبل تنفيذها.	٤,٢٠٦٥	٠,٧٧٧٧٩٧	مرتفعة	١
٧٢	يوجد لمجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	٤,٠٦٥٢	٠,٨٤٩١٠	مرتفعة	٣
٧٣	يشرف مجلس الإدارة على عملية الإصلاح.	٣,٧١٧٤	٠,٨٢٩٧٥	مرتفعة	١١
٧٤	يشرف مجلس الإدارة على عمليات الاتصال والإعلام.	٣,٥٩٧٨	٠,٩٠٢٥٠	متوسطة	١٤
	المؤشر الكلى	٣,٨٨٩	٠,٦٢٢٦	مرتفعة	

نلاحظ أن اتجاهات العينة ايجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداء القياس (٣) ويبلغ المؤشر الكلي (٣,٨٨٩) حيث حملت الفقرة (٧١) أعلى درجة من الأهمية والتي تنص " تقوم لجنة التدقيق



بمراجعة معاملات جميع الإطراف الذين لهم علاقات مع الشركة والتوصية بها لمجلس الإدارة قبل تفيذها" بمتوسط حسابي (٤,٢٠٦٥) وباحراف معياري (٠,٧٧٧٩٧) بينما حملت الفقرة (٧٤) أقل درجة متوسطة من الأهمية والتي تتصل "يشرف مجلس الإدارة على عمليات الاتصال والإعلام" بمتوسط حسابي (٣,٥٩٧٨) وانحراف معياري (٠,٩٠٢٥٠).

اختبار الفرضيات.

الفرضية الرئيسية:

جدول (١٣) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

نسبة المحسوبة F	الجدولية F	SIG	درجة الحرية	R	R2	نتيجة الفرضية العلمية
٥٣,٧١	٢,١٥	٠,٠٠	٨٥/٦	٠,٨٩	٠,٧٩١	رفض

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطى المتعدد ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة ( $F$  المحسوبة = ٥٣,٧١) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_a$ ، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ( $\alpha \leq 0.05$ )، لمبادئ الحاكمية المؤسسية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان .



### الفرضية الفرعية الأولى:..

جدول (١٤) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

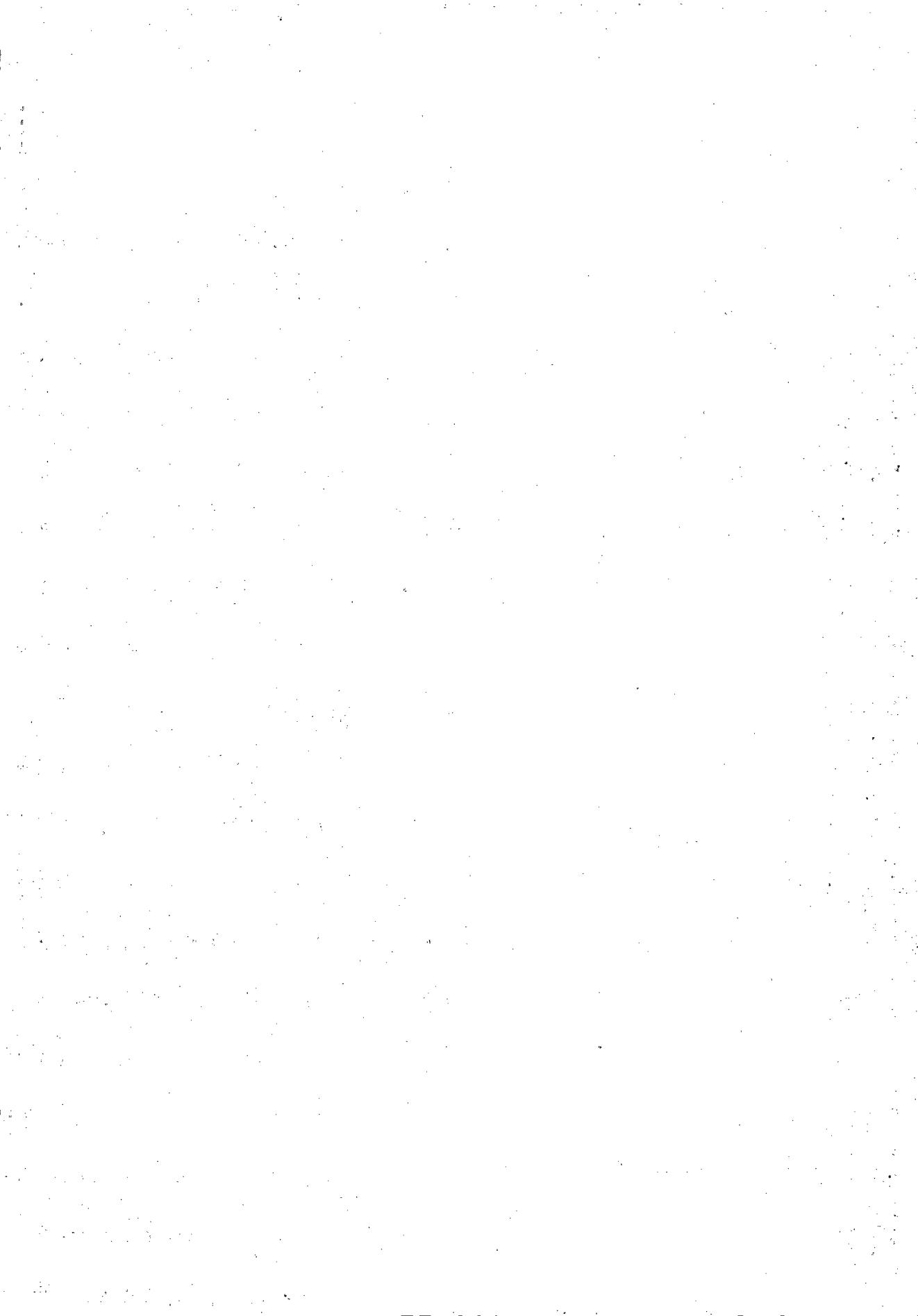
T المحسوبة	T الجدولية	SIG	درجة الحرية	R	R <sup>2</sup>	نتيجة الفرضية العدمية
٧,٧٠	١,٩٥٦٧	,٠٠٠	٩٠	٠,٦٣	٠,٣٩٧	رفض

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطى البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة ( $T$  المحسوبة = ٧,٧٠) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية  $H_0$  وتقبل الفرضية البديلة  $H_a$ ، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

### الفرضية الفرعية الثانية:..

جدول (١٥) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	SIG	درجة الحرية	R	R <sup>2</sup>	نتيجة الفرضية العدمية
١٥,٣١	١,٩٥٦٧	,٠٠٠	٩٠	٠,٨٥	٠,٧٢٣	رفض



لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطى البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة ( $T$  المحسوبة = ١٥,٣١) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_a$ ، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

### الفرضية الفرعية الثالثة:

جدول (٦) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

$T$ المحسوبة	$T$ الجدولية	SIG	درجة الحرية	R	$R^2$	نتيجة الفرضية العدمية
١٠,٦١	١,٩٥٦٧	,٠٠٠	٩٠	,٠٧٤٥	,٠٥٥٦	رفض

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطى البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة ( $T$  المحسوبة = ١٠,٦١) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_a$ ، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.



#### الفرضية الفرعية الرابعة:

جدول (١٧) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

T المحسوبة	T الجدولية	SIG	درجة الحرية	R	R <sup>2</sup>	نتيجة الفرضية العدمية
٩,٦٢	١,٩٥٦٧	٠,٠٠	٩٠	٠,٧١٢	٠,٥٠٧	رفض

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطى البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة ( $T$  المحسوبة = ٩,٦٢) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية  $H_0$  وتقبل الفرضية البديلة  $H_a$ ، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في

بورصة عمان

#### الفرضية الفرعية الخامسة:

جدول (١٨) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

T المحسوبة	T الجدولية	SIG	درجة الحرية	R	R <sup>2</sup>	نتيجة الفرضية العدمية
٩,٠٠	١,٩٥٦٧	٠,٠٠	٩٠	٠,٦٨٨	٠,٤٧٤	رفض



لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطى البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة ( $T$  المحسوبة = ٩,٠٠) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_a$ ، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان .

#### الفرضية الفرعية السادسة:

جدول (١٩) نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة

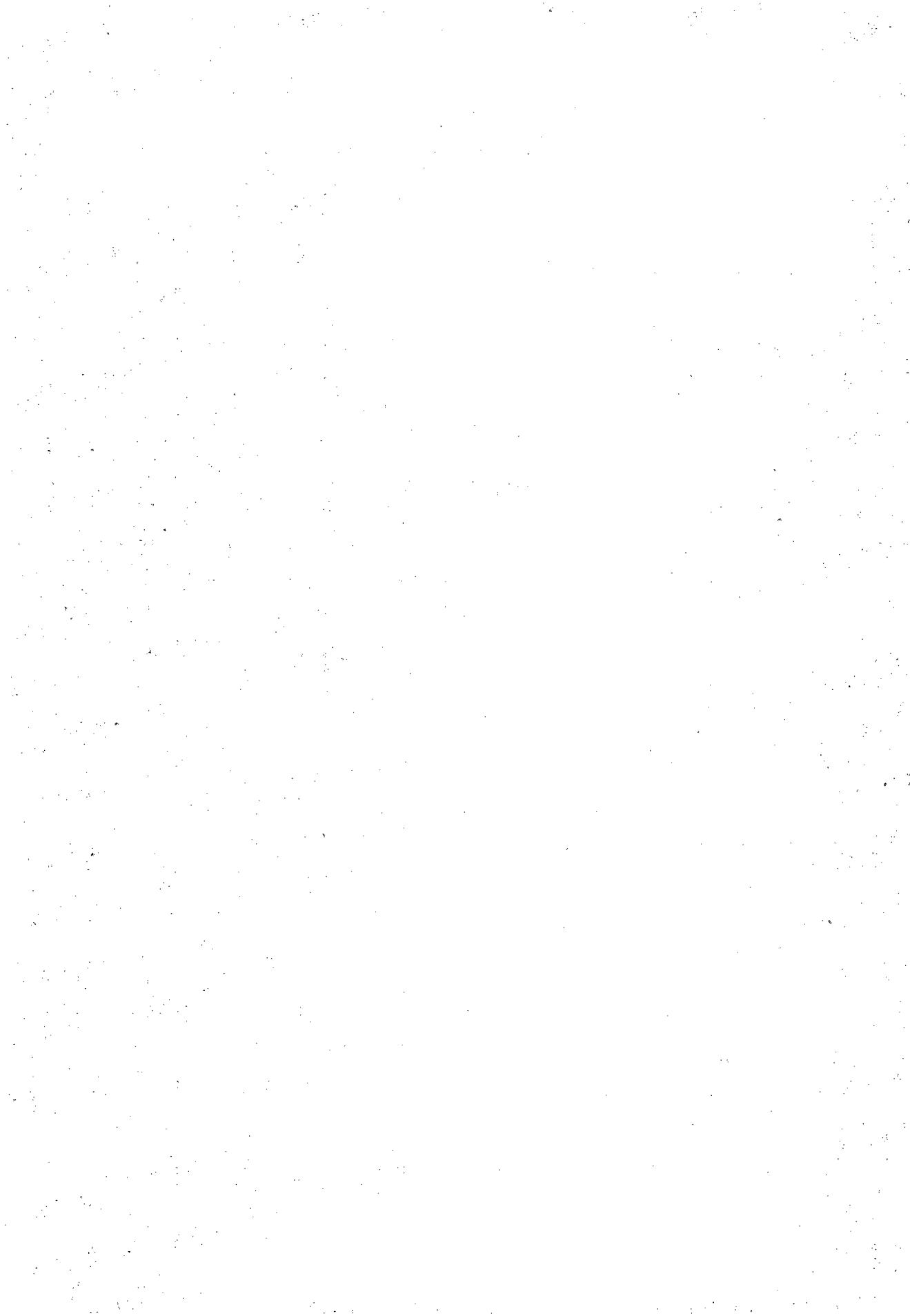
$T$ المحسوبة	$T$ الجدولية	SIG	درجة الحرية	R	$R^2$	نتيجة الفرضية العدمية
١٤,٣٤	١,٩٥٦٧	٠,٠٠	٩٠	٠,٨٣٤	٠,٦٩٦	رفض

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطى البسيط ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة ( $T$  المحسوبة = ١٤,٣٤) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض القيمة العدمية ( $H_0$ ) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_a$ ، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة على الاقتصاد في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان .



## ١-٥ الاستنتاجات

- في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة والتي أجريت على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان ، تم التوصل إلى النتائج التالية:
- ١- على الرغم من وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة مطبق لدى الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان ، فإن الأمر لا زال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافه المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق.
  - ٢- توفير بعض القوانين التي تساهم في حماية المساهمين والمستثمر بين ولكنها غير مطبقة بشكل كامل، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم الاستثمارات ويقلل من رغبة المستثمرين نحو الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالي، الأمر الذي يتطلب إصدار النشرات واللوائح التفسيرية الازمة لضبط الأداء المالي للسوق بشكل أكثر فاعلية.
  - ٣- وجود بعض التطبيقات بشأن توفر مقومات المعاملة العادلة للمساهمين ولكنها لا ترقى إلى الدرجة الكافية التي تدعم رغبه وثقة المساهم في السوق المالي، مما ينعكس على قراراته الاستثمارية .
  - ٤- على الرغم من وجود دور لأصحاب المصالح في ممارسة أساليب قواعد الحوكمة ولكنها غير كافية وبحاجة إلى إيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الداخلي والخارجي لجذب الاستثمارات.
  - ٥- عدم توفر مقومات كافية للإقصاص والشفافية لجميع أصحاب المصالح في الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان ، مما تؤثر على صحة قرارات المستثمرين المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
  - ٦- محدودية دور مجالس الإدارات في اختيار المدرط التنفيذيين، مما يؤثر بشكل مباشر على اتخاذ القرارات، الأمر الذي يضعف قدرتهم في المسلطه والمتابعة للمدرط التنفيذيين.



- عدم كفاية دور مجالس إدارات الشركات في وضع خطط استراتيجية مما يؤدي إلى ضعف دور هذه المجالس في متابعة أعمال الإشراف والرقابة على الاستثمارات.
- يعتبر وجود دليل لحكمة الشركات أمراً ضرورياً لضبط الأداء لكافة الشركات المدرجة في السوق المالي.
- إن المحافظة على استقلالية السوق المالي وضمان عدم التأثير على قراراته يساهم في تعزيز الثقة فيه وبالتالي توفير المعلومات بشكل عادل ومتساو للجميع.

### الوصيات

- ١- العمل على بذل المزيد من الجهد والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تتميم الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.
- ٢- العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات في هذا المجال.
- ٣- ضرورة العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقاتها بشكل متساو على كافة المساهمين
- ٤- العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين.
- ٥- العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها الجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمان والأمان لأموالهم.
- ٦- العمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين وممارسة دورهم في تطبيق القوانين والأنظمة.

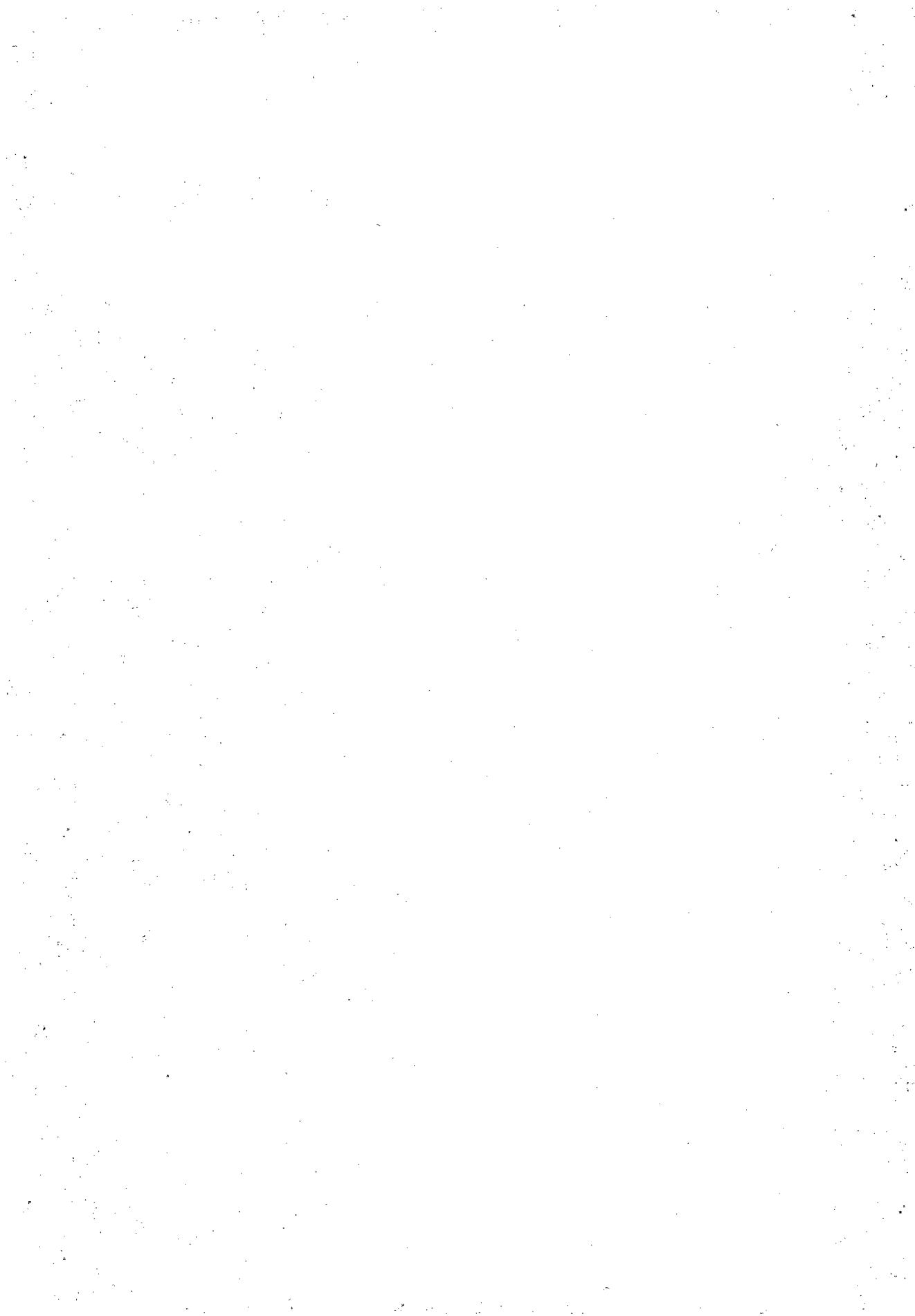


- ٧- ضرورة قيام بورصة عمان بإصدار دليل حوكمة الشركات ليكون إلزامياً لجميع الشركات المدرجة، وذلك بالاستعانة بذوي الخبرات المتخصصة في هذا المجال.
- ٨- ضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية العمل على رفع مستوى الحوكمة للحد من درجة المخاطرة في السوق، وتحفيز الأثر السلبي لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي والمسياسي والتي تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار.

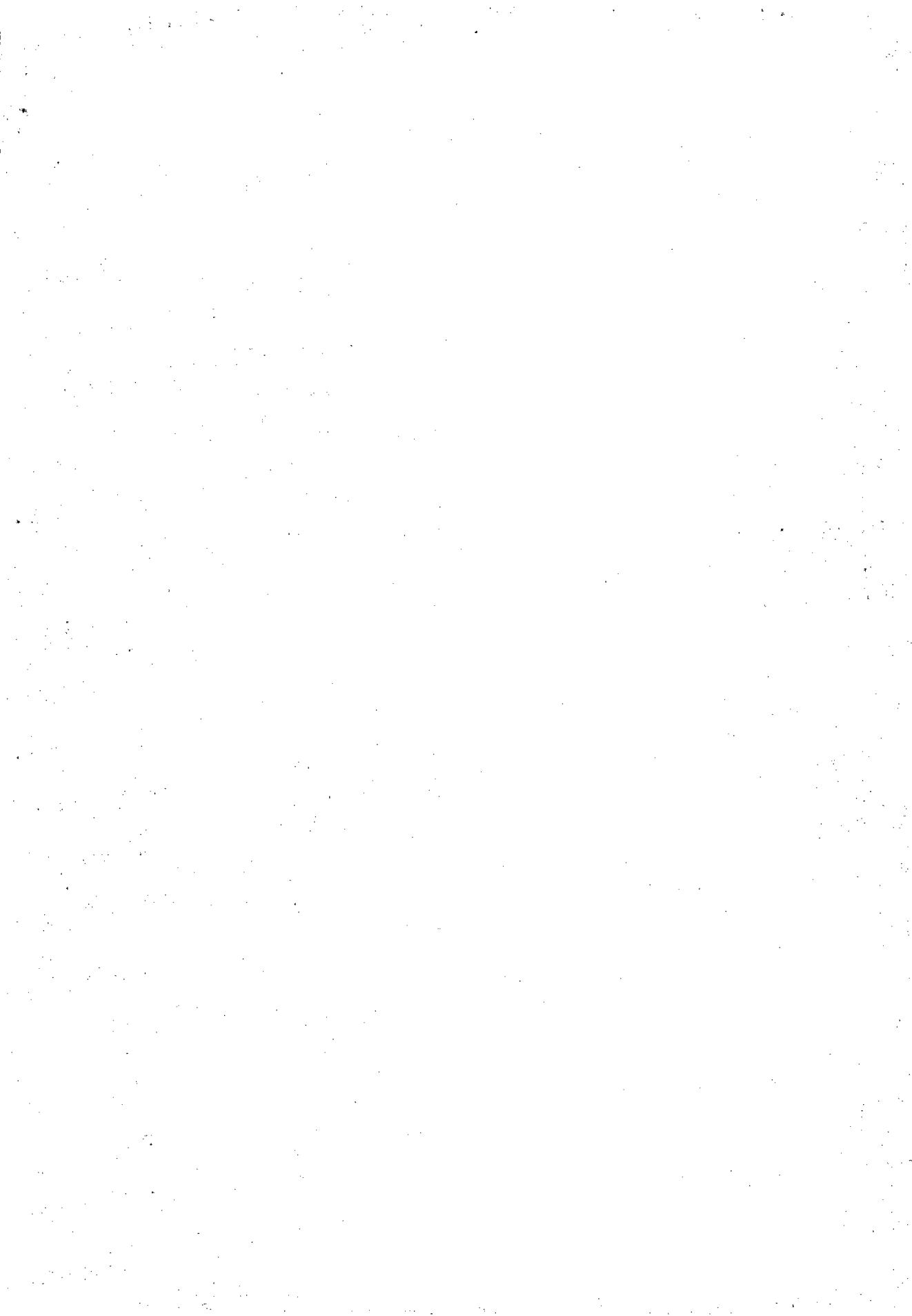
## قائمة المراجع

### الكتب العربية:

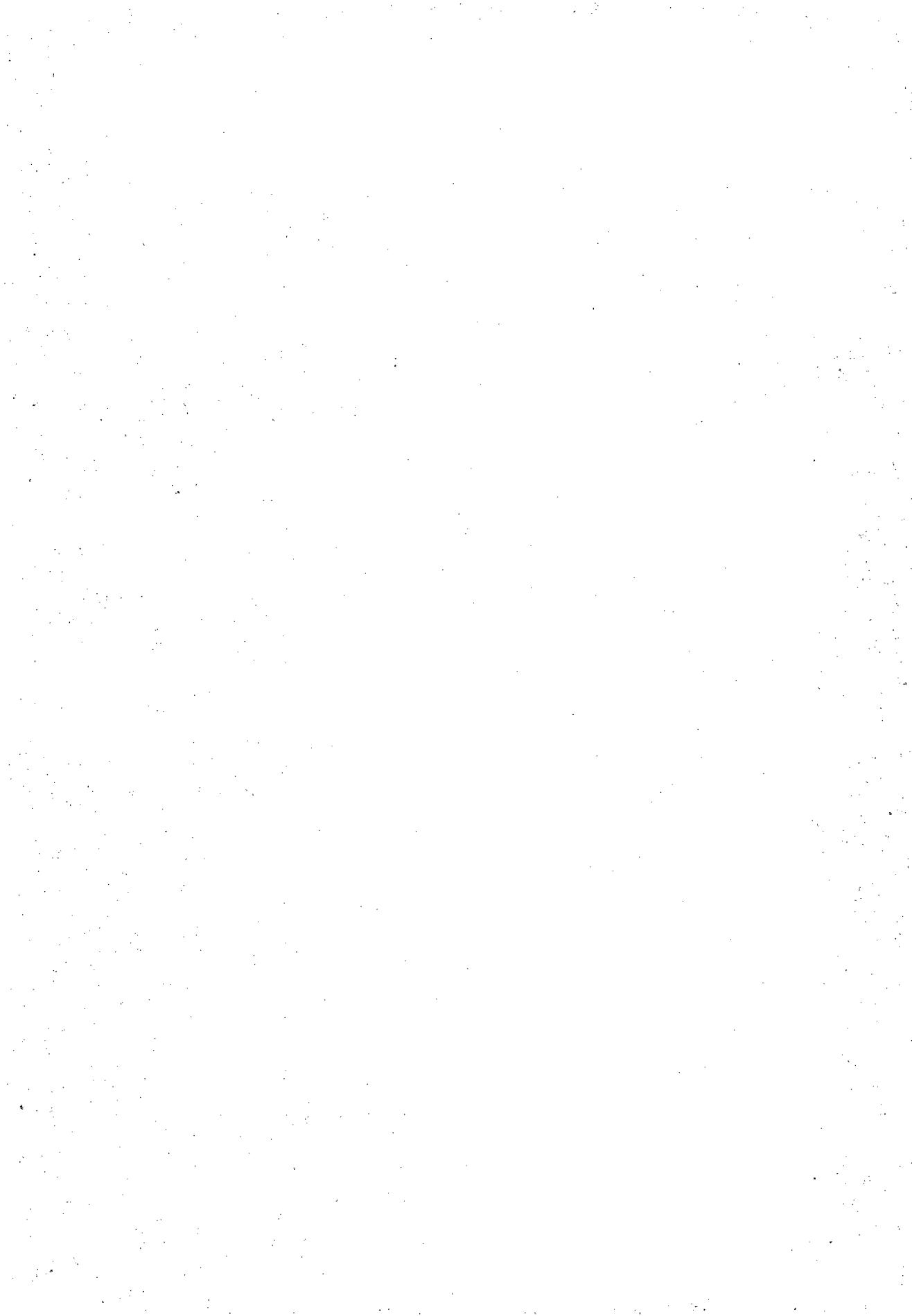
١. الحيالي، وليد، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، الطبعة الأولى، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
٢. الشيرازي، عباس مهدي. نظرية المحاسبة ، مطبعة ذات الملاسل . الكويت - ١٩٩١. حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات ( المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصادر )، الدر الجامعية، مصر، ٢٠٠٥.
٣. القاضي، حسين، المحاسبة الدولية ، الطبعة الأولى، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، ٢٠٠٠.
٤. القاضي، حسين، وحمдан، مأمون ، نظرية المحاسبة ، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، ٢٠٠١.
٥. تشاركهام، جوناثان، إرشادات لأعضط مجالس إدارة البنوك ، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاص، ٢٠٠٣.
٦. جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون ، ترجمة سمير كرم، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، ٢٠٠٣.



٧. حلوة حنان، محمد رضوان. نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب- ١٩٩٠.
٨. حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر أفراد - إدارات - شركات - بنوك ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
٩. حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات ( المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصادر ) ، الدر الجامعية، مصر، ٢٠٠٥.
١٠. حنان، رضوان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر ، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٣.
١١. حنان، رضوان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة ، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر، ٢٠٠١.
١٢. سليمان، محمد، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ، الإسكندرية : الدار الجامعية، (٢٠٠٦). ١١٦
١٣. على، عبد الوهاب وشحاته، شحاته ، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الإسكندرية الدار الجامعية، ٢٠٠٧.
١٤. محمد طارق يوسف ، حوكمة الشركات ، مجلة المحاسب ، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، العدد السادس عشر، أكتوبر- ديسمبر، ٢٠٠٣ م، ص ١١.
١٥. مطر، محمد عطية ؛ الحي الى، وليد ناجي ؛ الراوي ، حكمت أحمد . نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات ، دار حنين . مكتبة الفلاح- ١٩٩٥
١٦. نعيم دهمش ، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتنمية ومهنة المحاسبة ، مؤتمر العلمي المهني الخامس بعنوان : التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة ، عمان ، الأردن ، ٢٤-٢٥ أيلول ٢٠٠٣.
- \* الدراسات والأبحاث:
١. السعدني، مصطفى حسن بسيوني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات ، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة و المرا



- جعة و التحديات المعاصرة )، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر ٢٠٠٧.
٢. الفيومي، أحمد ، أثر خصائص الأسواق الناشئة على اختبارات الكفالة، دراسة تطبيقية على بورصة عمان، دراسات، مجلة العلوم الإدارية، المجلد الثلاثون، العدد الثاني، (٢٠٠٣).
٣. القشي، ظاهر والخطيب، حازم، الحاكمية المؤسسية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول (٢٠٠٦).
٤. حبوش، محمد، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات ، دراسة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية (٢٠٠٧).
٥. خليل، محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، (٢٠٠٣).
٦. عوض، أمال ، قياس أثر الدور الحوكمي لمراجع الحسابات على سلوك إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة الدراسات المالية والتجارية القاهرة، العدد الثالث، (٢٠٠٣).
٧. فاتح، وبشير، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية وأنظمة المحاسبة وأثرها على مستوى آلي الأسواق، منتدى محاسبة دوت نت، (٢٠٠٦).
٨. قباجة، عدنان، اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الآلي المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ٢٠٠٨، ١١٧.



### المجلات والدوريات:

١. أبو العطا، نرمين، حوكمة الشركات سبيل التقدم ، مع إلطا الضو على التجربة ٢٠٠٨/٢٠٠٣، www.hawkama.net، المصرية
٢. أبو بكر، محمد، اللجنة الوطنية للحكمة والمهمة الصعبة ، مقالة، مجلة السوق المالي، العدد الثاني.
٣. أبو دياب، نبيل، آفاق تطوير لائحة حوكمة في فلسطين ، ورقة عمل، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، رام الله، ٢٠٠٧.
٤. الشعبي، عزمي، مجلة السوق المالي، العدد ٥، ٢٠٠٨.
٥. الصاوي، عبد الحافظ، سوق الأوراق المالية في فلسطين، ملفات وقضايا، القدس أون لاين .
٦. الصباغ، هاشم، تنظيم السوق المالي يسهم في تدفق الأموال http://syriasteps.com. ٢٠٠٦، باستمرار
٧. العبد، جلال، حوكمة الشركات .. ماذا تعني ؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم؟، شبكة اقتصاديات، www.4eqt.com، مقالة.
٨. العصا، أحمد، حوكمة الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية ... ترف أم حاجة ملحة؟، مقالة، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الثاني.
٩. اليافي، موفق، الحوكمة الجيدة في مهنة المحاسبة ، الاتحاد العربي للمحاسبين القانونيين، بيروت، ٢٠٠٣.
١٠. أيوب، نظام، مجلة السوق المالي، العدد ٥، ٢٠٠٨.
١١. توفيق، محمد، قرارات من الانترنت في حوكمة الشركات:الأهمية والمبادئ والمصطلحات ، مقالة،موقع حوكمة الشركات.
١٢. سنقرط، مازن، مجلة السوق المالي، العدد ٥، ٢٠٠٨.
١٣. سوليفان، جون، مقابلة، مكتب الصحافة الفلسطيني، العدد ١٤.
١٤. شوقي، ماجد، حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسوق المتقدمة .. صعبه المنال بالنسبة للأسوق الناشئة؟ مركز المشروعات الدولية الخاصة



١٥. عبادى، سليمان، دور البورصة فى الاقتصاد -تقييم تجربة سوق فلسطين للأوراق المالية ورقة عمل، الملتقى السنوى الأول لسوق رأس المال الفلسطينى، فلسطين، ٢٠٠٧.
١٦. علانة، عاطف، مجلة السوق المالي، العدد ١١٨، ٥، ٢٠٠٨.
١٧. علانة، عاطف، مراجعة لدور وأهمية هيئة سوق رأس المال فى الرقابة على السوق المالي، ورقة عمل، الملتقى السنوى الأول لسوق رأس المال الفلسطينى، فلسطين، ٢٠٠٧.
١٨. عورتاني، هشام، مجلة السوق المالي، العدد ٥، ٢٠٠٨.
١٩. عورتاني، هشام و موسى، نائل، دليل منهجية الإدارة في المنشآت التجارية المعاصرة ، مركز تطوير القطاع الخاص، فلسطين، ط١، ٢٠٠٣.
٢٠. فوزي وآخرون، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية ، ورقة عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٣.
٢١. قباجة، وآخرون، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٨.
٢٢. مكحول، باسم، مجلة السوق المالي، العدد ٥ ، ٢٠٠٨.
٢٣. ميلليستاين، ايرا، دور مجالس الإدارة والمساهمين في حوكمة الشركات، الاجتماع الآسيوي الثالث للمائدة المستديرة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشان حوكمة الشركات، سنغافورة، ٢٠٠١.

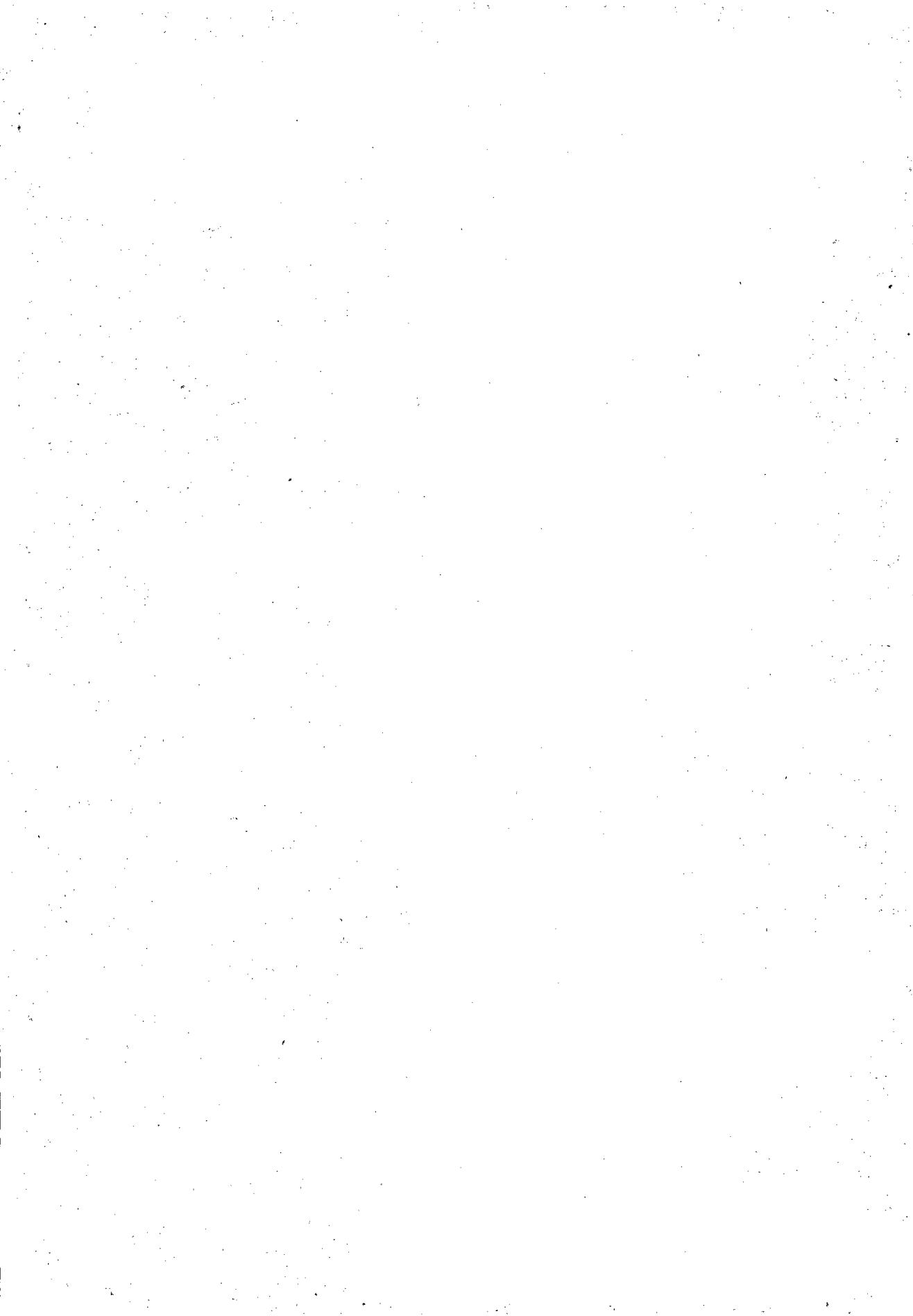


### ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Besley, Scott and Brigham, Eugene, Principles of Finance , London,south – western, (2003)
2. Charkham, Jonathan,Keepin better company, Corporate Governance ten years on, second edition, Oxford University Press, (2005)
3. Colley, John,et al,What is Corporate Governance, McGraw-Hill Professional ،(٢٠٠٠ ،www.worldcat.org) Cooper, Kerry and Fraser, Donald, The Financial Marketplace, second edition, Addison-Wesley Publishing Co,(1986).
3. Fabozzi Frank & Modigliani Franco, Capital Markets, prentice-Hall Inc,USA,(1992)
4. Huse ,Morten, Boards, Governance and Value Creation, Cambridge University Press,( 2007), www.cambridge.org
5. OECD,(1999),Principles of Corporate Governance Available : <http://www.oecd.org> .
6. OECD,(2004),Principles of Corporate Governance Available : <http://www.oecd.org> .
7. Ontario Teachers pension (2003), Good Governance is Good Business ،Ottawa: OTP .
8. Pilbeam, Keith, Finance and Financial Markets, Macmillan press LTD,England,(1998 ).

### Articles :

1. Heakal, Reem, [www.investopedia.com](http://www.investopedia.com) . Studies :Corporate Governance and Market Valuation in China ، The University of Hong Kong,(2002)
2. (Brown,Lawrence&Caylor,Marcus)Corporate Governance and Firm Performance (2004)
3. (Chtourou, et.al) Corporate Governance and Earnings Management,(2001)



4. Core,et.al.) Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns An Examination of Firm Operating Performance and Investors Expectations,(2005) .
5. Gompers,Paul) Corporate Governance and Equity Prices, Quarterly Journal of Economics,118,(2003)